



## مجلس النواب

### مجلس النواب محضر الجلسة الرابعة ( اليوم الثاني )

من الدورة الاستثنائية الاولى للدوره العاديه الثالثه لمجلس الامه الثاني عشر المنعقد  
في ٢٠/ربيع اول/١٤١٧ هجريه الموافق ١٩٩٦/٨/٥ ميلاديه .  
العدد (٤) الجلد (٣٣)

#### جدول الاعمال

صفحه

- ١ - استكمال مناقشة قرار الحكومة بشأن رفع اسعار الخبز من قبل  
السادة النواب بناءً على طلب المناقشة رقم (١) تاريخ  
١٩٩٦/٧/٢٤ ، والموقعة من عدد من السادة النواب .
- أ - تحدث السادة النواب التاليه اسمائهم :
  - ١ - سعادة السيد على الشطي
  - ٢ - سعادة السيد خليل حدادين

هكذا من الشاهل

- ٢ - سعادة السيد عبد المنعم ابو زنط
- ٤ - معالي السيد طه الهبابة
- ٥ - معالي السيد توفيق كريشان
- ٦ - سعادة الدكتور فوزي الطعيمه
- ٧ - سعادة السيد سليمان السعد
- ٧ - سعادة السيد ضيف الله المومني
- ٩ - سعادة الدكتور عبد المجيد الاقطش
- ١٠ - سعادة السيد جميل الخشوش
- ١١ - سعادة السيد صالح شعواطه
- ١٢ - سعادة السيد ابراهيم سمارة
- ١٣ - سعادة الدكتور محمد الحاج
- ١٤ - سماحة الشيخ عبد الباقي جمو

ب ( رد دولة رئيس الوزراء الافخم على السادة النواب .

٢ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

عينت يوم الاربعاء ١٩٩٦/٨/٧  
الساعة العاشرة صباحاً .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة ( الرابعة ) من بعد  
ظهر يوم ( الاثنين ) الموافق  
١٩٩٦/٨/٥ ميلادي .

عقد مجلس النواب جلسته  
(الرابعة) من الدورة (الاستثنائية  
الاولى للدوره العاديه الثالثه ) برئاسة  
(معالي المهندس سعد هائل السرور)  
وحضور امين عام مجلس الامة (محكم  
خير) .

وتغيب بإجازة من الاعضاء  
السادة :

دولة السيد طاهر المصري  
وتغيب بـمـعـذـرة من الاعضاء  
السادة :

السيد حاتم الغزاوي  
وتغيب عن الجلسة الاعضاء  
السادة :

السيد سميح الفرخ ، معالي  
الدكتور صالح ارشيدات  
وحضر من الحكومة

- ١ - دولة السيد عبد الكريم  
الكباريتي : رئيس الوزراء ووزير  
الخارجية ووزير الدفاع .
- ٢ - معالي الدكتور عبد الله  
النسور : وزير التعليم العالي .
- ٣ - معالي الدكتور عوض  
خليفات : وزير الداخلية .
- ٤ - معالي المهندس عبدالمهادي  
المجالي : وزير الاشغال العامة  
والاسكان .
- ٥ - معالي السيد عبد الكريم  
الدغمي : وزير العدل .
- ٦ - معالي السيد جمال الصرايرة:  
وزير البريد والاتصالات .
- ٧ - معالي المهندس سمير قعوار :  
وزير المياه والري .
- ٨ - معالي المهندس علي ابو  
الراغب : وزير الصناعة والتجارة .
- ٩ - معالي الدكتور عبدالرزاق  
طيشات : وزير الشؤون البلدية  
والقروية والبيئة .
- ١٠ - معالي الدكتور عارف  
اليطاينة : وزير الصحة .

- ١١- معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
- ١٢ - معالي الدكتور ربحا خلف : وزيرة التخطيط .
- ١٣ - معالي الدكتور هاشم الديباس : وزير الطاقة والثروة المعدنية .
- ١٤ - معالي السيد محمد الدويب : وزير دولة للشؤون البرلمانية .
- ١٥ - معالي السيد هشام التل : وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .
- ١٦ - معالي المهندس حماد ابو جاموس : وزير التنمية الاجتماعية .
- ١٧ - معالي المهندس منير صوبر : وزير التموين .
- ١٨ - معالي الدكتور عبد الحافظ الشخاينة : وزير العمل .
- ١٩ - معالي السيد مفلح الرحيمي : وزير دولة .
- ٢٠ - معالي الدكتور احمد القضاة : وزير الثقافة .

- ٢١ - معالي الدكتور مصطفى شنيكات : وزير الزراعة .
- ٢٢ - معالي السيد محمود الهويل : وزير دولة .
- ٢٣ - معالي السيد محمد داودية : وزير الشباب .
- ٢٤ - معالي السيد محمد عودة نجادات : وزير دولة .
- ٢٥ - معالي الدكتور منذر المصري : وزير التربية والتعليم .
- ٢٦ - معالي السيد مروان عوض : وزير المالية .
- ٢٧ - معالي السيد خالد المداحه : وزير دولة للشؤون الخارجية .
- ٢٨ - معالي الدكتور مروان المعشر : وزير الاعلام .
- ٢٩ - معالي الدكتور كمال ناصر : وزير التنمية الادارية .
- و حضر من الامانه العامه :
- ١ - السيد نذير عطيات
- ٢ - السيد علي الحسين
- ٣ - السيد محمد الرديني
- ٤ - السيد غسان النجداوي



معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم  
النصاب قانوني نستأنف الجلسة ،  
الزملاء كما ذكرت في نهاية جلسة  
يوم امس ، بقي من الزملاء (١٥)  
متحدث ، وابدأ بداية بالزميل علي  
الشطي ثم المتحدث الذي يليه خليل  
حدادين .

السيد علي الشطي :

بسم الله الرحمن الرحيم  
معالي الرئيس ،،  
الزملاء النواب الكرام  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
يختم اليوم لنناقش قضية هامة  
وحساسة تهتم كل المواطنين صغیرهم

وكبيرهم غنيهم وفقيرهم وان اختلفت  
درجة اهتمامهم تبعاً لاختلاف درجة  
الحاجة والقدرة على تلبيتها .  
لذا فان معالجتنا لهذه القضية يجب  
ان تكون معالجة جادة وان يكون  
طرحنا طرحاً واقعياً يأخذ بعين  
الاعتبار حاجة المواطنين لهذه المادة  
الاساسية التي لا تعادلها حاجة  
وتراعي ظروفهم المعيشية الصعبة  
والتي هي نتاج عوامل الفقر والجوع  
والبطالة التي يعانون منها ، وفي نفس  
الوقت لابد من تقدير ظروف الوطن  
المحلية والخارجية وامكاناته وقدرته  
على التعامل مع كل الظروف بمتعة  
وكذلك عدم تحميله فوق طاقاته  
وامكاناته .

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

ان الحديث عن موضوع رغيف  
الخبز يدفعنا للاشارة الى جملة حقائق  
لا بد من الاشارة اليها ومنها .

ان السياسات والاجراءات  
السليمة والواضحة المعالم سواء



أكانت اقتصادية أم غيرها تتطلب من واضعيها ومنفذيها وجود رؤية شمولية تستوعب آثار الماضي وظروف الحاضر وآفاق المستقبل ، وكذلك فإن الحاجة لوجود سياسات وطنية ناجحة تتطلب ان يكون هنالك خبرات وطنية كفوة يشهد لها بالنظافة والاستقامة والولاء للوطن ولقائده والانتماء الى هذا الشعب الطيب الكريم بمجموعة لا الى فئة او جماعة منه .

كما ان ارتباط حل الازمات الاقتصادية والاجتماعية يجب ان يقترّب من الاهتمام بالادارات والكفاءات التي سيوكل اليها امر التخطيط للحل والمؤسسات التي تعنى بوضع الحلول .

ان غياب او فقدان بعض عوامل او عناصر نجاح السياسات الاقتصادية ووجود الخلل الواضح في بعض المواقع ضغط باتجاه احداث مشكلات اقتصادية بين الحين والآخر، ولكن بمشيئة الله وحكمه

القيادة الهاشمية وبإخلاص ابناء الاردن الارفياء ينهض الوطن منها في كل مرة مع انها تحدث ارباكات مختلفة وتعيق خططاً وبرامج التنمية . وهذا يتطلب منا ان نستفيد من تجربتنا في كل مرة بان نضع خطة شاملة لمعالجة جميع جوانب المشكلة وان يكون حلها دائماً ، وهذا يستلزم ان نخرج انفسنا من دائرة ردود الفعل الى الانفعال المدروسة والمخطط لها مسبقاً .

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

ان الغياب الكامل لوجود سياسة زراعية تهدف بالدرجة الاولى الى تحقيق اكتفاء ذاتي على الاقل من السلع الغذائية الاساسية والتي لا غنى للمواطنين عنها ، احدث خللاً في توفير لقمة الخبز للمواطنين ، والتي يعتبر امر توفيرها بالسعر والكمية المناسبين امراً بديهياً لو تم الاعتماد في توفيرها على الانتاج المحلي المنظم الذي ترعاه وتشرف عليه مؤسسة

وطنية ناجحة ، حيث المساحات الشاسعة من الارض والظروف الجوية المناسبة كما ان المياه الموجودة لو تم استغلالها بالشكل السليم لأمكن انتاج كميات وافرة من الحبوب والاعلاف والتي تكفي لسد حاجة المواطنين وحاجة ثروتهم الحيوانية ودون وجود ضرورة للبقاء تحت رحمة المؤسسات المالية الدولية وشفقة الدول المانحة والمقرضة والمصدرة .

الا ان الغياب شبه الكامل لوزارة الزراعة وفشلها الذريع في خدمة القطاع الزراعي ومعالجة أي مشكلة من مشاكله المتعددة ، ادى الى تهيش قطاع انتاجي هام يعتبر امر استمراره ونجاحه حتى في اهم الدول الصناعية من ضرورات بناء الاقتصاد الوطني ، فكيف الحال في بلد تعتبر الزراعة موردها الرئيسي والمشغل الاكبر للعمالة فيها .

ان احوال المزارعين الان تسوء يوماً عن يوم حتى وصلت اوضاعهم الى احوال لا تطاق ولا يمكن السكوت عنها .

معالي الرئيس

الزملاء النواب

ان رغيف الخبز يمثل بالنسبة لشريحة واسعة من ابناء الشعب الاردن قضية بالغة الاهمية وشديدة الحساسية لانه يشكل بالنسبة لهم الوجبة الرئيسية لا بل الوحيدة في بعض الاحيان لدى بعض الاسر التي لا تستطيع توفير غيرها لاطفالها خاصة في ظل تدني او انعدام الدخول المتأتية الى ارباب الاسر خاصة مع ازدياد حجم الاسر في المناطق الريفية والقروية .

ان هذا الواقع الصعب الذي يعيشه غالبية المواطنين والذي يفرض نفسه عليهم وهو الذي دفع بالعديد منهم الى ابداء استيائهم وعدم رضاهم عن توجهات الحكومة الحالية المتمثلة في رفع الدعم عن مادة الخبز، بالرغم من اعلان الحكومة من انها لن ترفع الدعم عن مادة الخبز وعن

هكذا من الأشهر

الاعلاف بالنسبة للمواطن الاردني بل انها تعمل على تغيير آلية واسلوب الدعم .

وفي صدد الحديث عن آلية واسلوب الدعم فإنني اتساءل عن الطريقة التي احتسبت بها الحكومة مقدار الدعم المخصص لكل مواطن بقيمة (١,٢٨٠) دينار واتساءل فما هي الطريقة التي تم تحديد قيمة استهلاك المواطن ، وكيف تساوي الحكومة بين المواطن الذي يعيش في القرى والارياف والذي يعتبر الخبز مادته الاساسية واحياناً الوحيدة وبين الاشخاص الذين لا يعادون يتعاملون مع مادة الخبز الا في بعض الاحيان ، اضافة الى ان هذه المسألة لا يمكن الاستغناء عنها او الاستعاضة عنها بمواد بديلة لها ، وحيث ان الاقتصاديين يقسمون الطلب على السلع بأنه طلب مرن او غير مرن تبعاً لدرجة حاجة الانسان لهذه السلعة ومدى اهمية هذه السلعة في حياته اليومية ، فمثلاً السلع التي

يكون الطلب عليها مرناً هي تلك التي لا تمثل ضرورة بالنسبة للإنسان فكلما زاد سعرها قل طلبه عليها ، اما بالنسبة للسلع الضرورية والاساسية وخاصة مادة الخبز فهي من اولى السلع التي يتصف الطلب عليها بأنه غير مرن ، فمهما ارتفع سعرها فإن الطلب عليها لن ينخفض ، اضافة الى هذه السلعة لا يمكن التحول عنها باستخدام سلع بديلة اخرى .

معالي الرئيس

حضرات النواب الكرام ،،،  
انني لا اشكك ابداً في صدق انتماء وتوجهات دولة رئيس الوزراء وفريقه الوزاري وسعيهم الحثيث لخدمة الاقتصاد الوطني ، وان لهذا الرجل جهوداً مخلصه وصادقة في خدمة الوطن والمواطنين لكنني ارى ان هنالك طرقاً اخرى وبدائل كثيرة لمعالجة الاختلالات الحاصلة في اسعار الحبوب والاعلاف يتم من خلالها خدمة الاقتصاد الوطني وتحقيق

الاهداف المطلوبة دون تضيق على المواطنين في اهم مادة في حياتهم المعيشية .

معالي الرئيس

لقد استطاع الاردن خلال السنوات الاخيرة ومن خلال تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي من معالجة بعض جوانب الازمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد في اواخر الثمانينات ، حيث تمكن من اعادة جدولة الديون الخارجية ووقف تدهور سعر صرف الدينار كما ساهم توقيع الاردن لمعاهدة السلام من اعفاء الاردن من بعض ديونه والتي كنا نأمل ان يتم اعفائه من اغليتها ان لم يكن منها جميعاً ، ومع الامل بالحفاظ على هذه المكتسبات وتطويرها واطافة مكتسبات اخرى على طريق معالجة جوانب الازمة الاقتصادية التي مازالت بعض آثارها ماثلة امامنا الا ان سياسات التصحيح التي اعتمدت اغفلت الاعراض والآثار السلبية التي رافقتها والناجمة عنها والتي جعلت من الاقتصاد الاردني اقتصاد جباية وضرائب وتضيق على المواطنين ، ولقد اخلت هذه السياسات بالمعادلة الاقتصادية المتوازنة .

فقد تفجرت خلال السنوات الاخيرة مشكلات الفقر والبطالة وتآكلت الطبقة الوسطى واتسعت الفوارق في الدخول بين فئات المجتمع .

مما يستدعي اعادة النظر في السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الحكومة ، كما يجب ان يكون التزامنا ببرنامج التصحيح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي مستنداً الى رؤية وطنية اردنية والى تبصر تام بالابعاد والآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية المعتمدة حتى لا تؤدي بنا من حيث لا نريد الى تعميق الاختلالات الاجتماعية بين فئات المجتمع الواحد .

واخيراً أسأل الله العلي القدير ان يحفظ هذا البلد امناً مطمئناً وان

هكذا من الأهل



يرزق اهله من الخيرات والثمرات ،  
وان يحفظ الله قائد هذا الوطن سليماً  
معافى وان يقيه سنداً وذخراً .  
والسلام عليكم ورحمة الله  
وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ،  
المتحدث الزميل خليل حدادين  
والمتحدث الذي يليه الزميل عبد  
المنعم ابو زنت .

السيد خليل حدادين :

معالي الرئيس

حضرات الزملاء

بعد ان اقدمت الحكومة على رفع  
اسعار المياه والكهرباء تتجرأ الحكومة  
الان على المساس برغيف الخبز  
ومشتقات القمح وادمت ايضاً  
اعتباراً من ٩٦/٨/١ على رفع الدعم  
عن الاعلاف .

ان سياسات الحكومة المالية  
والنقدية والاقتصادية والتي تنفذ  
طلبات صندوق النقد الدولي والبنك  
الدولي فيما يسمى ببرنامج التصحيح

الاقتصادي والتي تتدخل في ادق  
التفاصيل بعد ان اغرقت الاردن في  
مديونية عالية والتي تمثلت في  
سياسات مالية ونقدية انكماشية  
كضريبة المبيعات ورفع سعر الفائدة  
وتسهيل الاستيراد وتخفيض الرسوم  
الجمركية والغاء الدعم عن المواد  
الاساسية والتماضي في الخصخصة  
والتي تجعلها تؤدي الى ركود  
اقتصادي وزيادة معدلات البطالة  
واتساع هوامش الفقر وتزايد الفجوة  
في الدخول والثروات وبالتالي  
الاختلال في هيكلية الاقتصاد .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء

اود هنا وباختصار تفنيد ادعاءات  
حكومة الثورة البيضاء والتي لم تفهم  
ابعاد التسمية عند تشكيلها لكننا  
الان عرفنا ان هذه التسمية جاءت  
لان الطحين لونه ابيض .

١- ان ما يستهلكه الوافد  
والسائح من قمح مدعوم لا يتعدى  
خمسة ملايين دينار هذا الرقم

لايستدعي مثل هذا القرار  
بالاضافة الى اننا بحاجة الى جلب  
اعداد اكبر من السياح وان التفرقة  
بين المواطن والمقيم هي تفرقة لم  
نسمع مثلها في دولة في العالم كيف  
هذا ونحن نرى القطر العراقي الشقيق  
والذي مضى على حصاره الجائر  
اكثر من ستة سنوات يقوم بتوزيع  
البطاقة التموينية والتي سعرها قريب  
من الجمان على كل المقيمين على  
ارضه بما فيهم الاردنيين والعرب  
وغيرهم .

٢- ان الادعاء بان اخضر يصل

٣٥٪ رقم غير صحيح وان استهلاك  
الاردن من القمح عام ٩٥ يصل الى

(٦٦٠٠٠٠) طن قمح غير صحيح

ايضاً وبعد اطلاعي على نشرة البنك

المركزي وارقام دائرة الاحصاءات

العامة فان استيرادنا من القمح لعام

٩٥ هو فقط (٣٣٥٠٠٠) طناً بقيمة

(٣٩) مليون دينار وان الارقام التي

اتت بها الحكومة ارقام

(٩٣/٩٢/٩١) هي ارقام كان هناك

استيراد صحيح فوق (٧٠٠) الف  
طن ، ولكنها كانت مواد يأتي بها  
التجار الاردنيين والعراقيين ويعيدوا  
تصديرها الى العراق الشقيق في  
محتته .

واعتقد ان نسبة الهدر والتي تصل  
الى (٣٥٪) هي من خيال المسؤولين  
الاغنياء لانهم يعتقدون ان ابناء شعبنا  
يتصرف مثلهم في هدر لقمة العيش  
وانهم لا يعلمون ان (٥٠٪) من  
شعبنا يعيش على الخبز والشاي ان  
وجد وان لقمة الخبز نعمة مقدسة  
لديهم عندما تستقط على الارض بعد  
ان يقبلوها يفنعوها على رءسهم .

معالي الرئيس

نعم ان المواطن يستهلك خبزاً

بسعر اقل من التكلفة وان هناك

عجزاً في الخزينة ولكنه (المواطن)

يطالب الحكومة بعدم التعرض

لرغيف العيش وانما على الحكومة ان

تسدّد العجز بوسائل اخرى هي

تعرفها ومنها رفع الجمارك على

الكماليات مثل رفع رسوم الجمارك

هكذا من الأشهر

هكذا من المجهول

على السيارات التي تريد عن (٢٠٠٠) سي سي وعلى العطور والمشروبات الروحية وغيرها ويطالب المواطن الحكومة قبل ان تطلب منه شد الحزام الذي لم يبق له بطن يشد الحزام عليه ان يرى الحكومة نفسها قد بدأت بالتقشف ، كيف للمواطن ان يتقشف وهو يرى ان عدد الوزراء في الحكومة يزيد عن (ثلاثين) وزيراً وان هناك كثيراً من الانفاق الذي لا داعي له فهل بدأت الحكومة بنفسها؟

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء اما رفع الدعم عن الاعلاف والذي طبق من صباح ٩٦/٨/١ والذي سيؤدي الى رفع اسعار الدجاج والبيض واللحوم ومشتقات الالبان فهل المواطن قادر على تحمل كل هذه الزيادات في لقمة عيش اولاده وهو غير قانع بادعاءات الحكومة بأسباب رفع الدعم .

١ - ان حجة تهريب المواشي لاتصمد امام الحقائق والحكومة تعلم

من هم المهربون لان راس الماشية الذي يدخل البلاد بطرق رسمية ويرسم (خمسة) دنانير ويصدر بطرق رسمية ويرسم (ثلاثة) دنانير أي (ثمانية دنانير للراس الواحد) واذا افترضنا ان هذا الراس يبقى في الاردن شهرين ، هذا يعني انه لو استهلك (٦٠) كيلو غرام شعير قيمتها بالسعر السابق (خمسة دنانير ومائة فلس) منها (ديناران) دعم ، وهنا ليست الخزينة مستفيدة ما يقارب (الست) دنانير عن كل راس يمر في الاردن بالطرق الرسمية فما على الحكومة الا ايقاف المهربين عند حلهم ومحاسبتهم .

٢ - ان القرار برفع الدعم عن الاعلاف سيؤدي الى قتل الثروة الحيوانية في الاردن وسنضطر الى استيراد كامل احتياجاتنا من اللحوم ومشتقات الالبان من الخارج وهذا يشكل ضغطاً على العملة الصعبة .

٣ - ان ثلاثين الف عائلة في الاردن يعيشون على تربية الماشية

وان رفع الدعم عن الاعلاف سيحول معظمهم الى المعونة الوطنية بعد ان كانوا منتجين .

حضرات الزملاء

ان سياسات الحكومة برفع الدعم عن المواد الاساسية للمواطن وما سيتبعه من تنفيذ ما يسمى برنامج التصحيح الاقتصادي والذي سيؤدي الى تخلي الحكومة عن اهم احتياجات المواطن مثل التعليم والذي سيؤدي الى ان يكون العلم فقط للطبقة القادرة والتي لا تتجاوز (٢٠٪) والذي يمثل في رفع رسوم الجامعات للدراسات العليا وسيتبعه رسوم الطلاب في مرحلة البكالوريوس في السنة القادمة ، وبدلاً من ان توسع الحكومة مظلة التأمين الصحي للمواطنين ستتخلى في المستقبل القريب عن الصحة .

معالي الرئيس

١ - في ضوء الاختناق الشعبي وحيال ما يجري بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانطلاقاً

من الاحساس بالمسؤولية الوطنية وحرصاً منا على ان يبقى هذا الوطن العزيز مصوناً معافى فأنتي ادعو الحكومة والقطاعات الشعبية من احزاب ونقابات مهنية وعمالية ورجال اقتصاد متخصصين الى عقد مؤتمر اقتصادي شعبي وطني تشارك الحكومة فيه لوضع سياسات مالية ونقدية واقتصادية تنفذ البلاد من ازماته الداخلية والتي تخرج من ازمة لتدخل في ازمة اخرى اعمرى وحتى نجنب اردنا الغالي المصير المجهول .

٢ - لا بد للحكومة ان تعمل على ربط الاجور بغلاء المعيشة ليتمكن المواطن من القدرة على شراء الحاجات الاساسية للقمة عيشه .

٣ - العمل وبكل جدية على اعادة تفعيل العمل العربي المشترك والتكامل الاقتصادي العربي بعد ان ثبت ما كنا قد قلناه عن فشل وسوء نتائج ما يسمى بالسلام ومشاريع الشرق اوسطية وان عمقنا العربي هو العمق الطبيعي الذي ينمو عليه

اقتصادنا ويكفل لنا امننا الغذائي ويوفر فرص العمل لابنائنا .  
 معالي الرئيس  
 حضرات الزملاء  
 ان قضية القمح ومشقاته والاعلاف هي قضية شمولية الضرر وعدم قناعة المواطن بسياسة الحكومة واجراءاتها والتي جوهرها هو فرض القرار بالقوة وعدم الالتفات الى رأي الشعب ومصادرة حق الناس في التعبير كما شاهدتم ايها الزملاء عندما طوق مجلس الامة واغلقت الشوارع المؤدية اليه يوم قررت الفعاليات الشعبية والنقابية والحزبية القيام باعتصام رمزي سلمي للتعبير عن رايهم في قرارات الحكومة وهذا التعبير دستوري لا يجوز مصادرته بحال من الاحوال وقد كنت قد حجت الثقة عن الحكومة عند تشكيلها وها انا اجدد حجب الثقة واناشد الزملاء الكرام بحجب الثقة لعدم التزام الحكومة بمصالح الشريحة العريضة من شعبنا .

والله يحفظكم

معالي رئيس المجلس :

المتحدث الزميل عبد المنعم ابو زنت والمتحدث الذي يليه الاستاذ طه الهاهبه .

السيد عبد المنعم ابو زنت :

السلام عليكم ورحمة الله

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

١ - لقد قال الاستاذ الكباري في كلمته :

ان من الاسباب لقرار رفع ثمن الخبز والاعلاف ، اساءة الاستعمال والتهريب للخبز والطحين والاعلاف وهنا اتساءل : مسؤولية من ؟

انها مسؤولية الحكومة وليست مسؤولية المواطن في الريف والبادية والاحياء الشعبية ، لمطاردة المهربين المتاجرين بقوت الشعب .

٢ - حصة المواطن في مشروع

الحكومة (١٢٨) قرشاً شهرياً ، بعد

حساب مهدور البالغ ٣٥٪ .

وهنا اسأل رئيس الحكومة : لدى من يكون الهدر في الخبز ؟  
 ايكون الهدر لدى مئات الالاف الذين يأكلون الخبز في فئة الشاي ؟  
 ام يكون الهدر لدى العائلات الفقيرة وذات الدخل المحدود والذين يجمعون كرات الخبز لفتح العسل والرشوف ؟

مع شديد الاسف : ان اهدار الخبز موجود لدى المسترفين الذي يكون دائماً من نخمة الخراف والناسف والكنائف . ان اهدار الخبز لا يكون لدى نسبة ٩٧٪ من الشعب حيث انهم يعاملون حرمة الخبز كحرمة ماء زمزم وتمر المدينة المنورة .

ومنهاجهم في ذلك قول الله تعالى : (وما بكم من نعمة فمن الله) . وقوله سبحانه : ( ان المبذرين كانوا اعداء الشياطين ) .

وان تخصيص (١٢٨) قرشاً لدعم المواطن ، فهل ذلك يحقق الدعم الحقيقي ، حيث ان المواطن الذي يتناول شهرياً بمعدل (٢٠) كغم

شهرياً خبزاً ، مضروبة في ربع دينار يساوي (خمسة) دنانير شهرياً اضافة لمشتقات القمح من معكرونة وشعيرية وكعك وحلويات .

ومن ثم تصعد نسبة الاستهلاك الى اكثر من ستة دنانير للمواطن ويضاف فارق الغلاء الناجم عن رفع الدعم عن الاعلاف بنسبة لا تقل عن (اربعة) دنانير شهرياً لكل مواطن حيث سيرتفع سعر اللحم والدجاج والبيض والحليب ومشقاته .

وفي ضوء ذلك سيرتفع معادل غلاء المعيشة الى اكثر من عشرة دنانير شهرياً .

أي ستحمل المواطن نسبة العجز (٩) دنانير شهرياً .

يعني ذلك :

ان المواطن الذي تكون اسرته (عشرة) افراد ، سيكون لديه عجز شهري يساوي (٩٠) ديناراً .

واين الدعم لاعلاف الغنم والبقر التي تستورد حية فتذبح في الاردن ويأكل منها ما لا يقل عن (٩٧٪) بل

هكذا من الأشغال



واين الدعم لاعلاف الدجاج ؟  
 لاجل ذلك :  
 سيتخرج لدينا قوافل جديدة من  
 اللصوص والموتشين حتى يعوضوا  
 النقص في معيشتهم ، وتلك من  
 بركات السلام المزعوم المشنوم .  
 معالي الرئيس  
 حضرات النواب المحترمين  
 لقد شكوا رب عمل لدى الخليفة  
 عمر بن الخطاب رضى الله عنه  
 عاملين لديه ، قد سرقا فحقق الخليفة  
 عمر رضى الله عنه ، فوجد الاجر  
 بخساً فقال الخليفة لرب العمل : ان  
 عادا فسرقا سأقطع يدك ، لانك انت  
 المتسبب .  
 ٣ - معالي الرئيس : ذكر الاستاذ  
 الكباريتي في كلمته ان الدعم سيكون  
 فقط للمواطن الاردني .  
 وهنا اذكر رئيس الحكومة بان  
 الوافدين (٣٠٠) الف يخصم منهم  
 ٢٦ الفاً للخدمة .  
 وفي المقابل : ان عدد ابنائنا  
 واخواننا في الخارج يتراوح ما بين

٣٠٠ الى ٤٠٠ الف مواطن يعملون  
 ويدرسون خارج الاردن .  
 وسوف يعامل هؤلاء بالمثل لدى  
 الدول التي فيها يعملون ويدرسون  
 واين الحصانة والحماية لابنائنا  
 واخواننا العاملين والدارسين في  
 الخارج ؟  
 ٤ - ان شرائح المواطنين الذين  
 يسجلون سيصلهم الدعم ، لكن  
 عشرات الالاف من الايدي العاملة  
 الكادحة تنتقل في مواقع عملها  
 اسبوعياً وشهرياً ، فكيف سيصل  
 الدعم لهؤلاء ؟ ام انهم سيتدربون  
 على التسول لرغيف الخبز ، وبذلك  
 يتعمق الذل والهوان لدى المواطنين ؟  
 وان الكثيرين من ابنائنا في المدارس  
 يشربون فطورهم من مقصف  
 المدرسة ومطعم الكلية والجامعة ،  
 فكيف سيصلهم الدعم ؟  
 معالي الرئيس  
 ذكر الاستاذ الكباريتي بان انعجز  
 لدعم المواد التموينية يبلغ (١٨٠)  
 مليون دينار .

واقترح العلاج الحاكم لسد العجز  
 فيما يلي :  
 أ - استصلاح الاراضي لزراعة  
 القمح والشعير اقتداء باشقائنا في  
 السودان والعراق .  
 اجل : العراق الذي بدأ السنة  
 السابعة في الحصار الظالم ، يوزع  
 البطاقة التموينية على (٢١) مليون  
 مواطن بلا استثناء ، وفي مقدمتهم  
 الوافدون . بل ان ابناء الوافدين  
 يدرسون من الاول الابتدائي حتى  
 الدكتوراه مجاناً فكيف بنا لو ضرب  
 علينا الحصار شهراً واحداً ، حينئذ  
 ستفرض الحكومة على الشعب  
 ضريبة التنفس وضريبة استنشاق  
 الهواء ، ودفع الشمس .  
 واذكر هنا المرة الثانية الذين  
 يتفلسفون فيقولون من اين الماء للري  
 فالجواب : ان حوض الديسي يغطي  
 حاجة الاردن انساناً وحيواناً وشجراً  
 ونباتاً مدة مائة عام اضافة للاحواض  
 والسدود من مياه الامطار .  
 ب - ضغط المصروفات واعلان  
 التقشف في الوزارات والدوائر  
 الحكومية .  
 ومن ذلك الغاء جميع الكماليات  
 وايضا بدل ايام السفر لكافة  
 المسؤولين ابتداء بالنواب والوزراء .  
 وحسب المسؤولين ان توصلهم  
 سيارات الدولة الى بيوتهم ، وليس  
 للكشخة والتفخه والخدم والحشم .  
 معالي الرئيس  
 لحساب من يحارب الشعب في  
 قوته ؟  
 فقبل السلام المزعوم : كنا نقول :  
 تركيع + توقيع يساري تطبيع فهل  
 يقال الان : تركيع + توقيع + تطبيع  
 + تجويع = تمزيق وترقيع .  
 فيكون ذلك تهيئة الشعب  
 للاستسلام المطلق امام اعلان اسرائيل  
 الكبرى ، والتي موعدها سنة ١٩٩٧  
 معالي الرئيس  
 اختتم الاستاذ الكباريتي كلمته  
 صباح امس بقول الله تعالى ﴿وقل  
 اعملوا فسيرى الله عملكم﴾ ،

هكذا من الأشهر

ورسوله والمؤمنون ﴿

واستطيع الاستاذ الكباريتي لشرح  
الاية بإيجاز كما كنت اشرحها له  
منذ ٢٤ عاماً على مقاعد الدراسة .  
حيث ان رؤية الله للعمل تتمثل  
باخلاص النية والولاء لله وليس  
للبنك الدولي .

كما ان رؤية الرسول الاعظم  
للعمل صلى الله عليه وسلم : ان  
يكون عملك يا دولة الرئيس موافقاً  
لهدي الرسول الاكرم عليه الصلاة  
والسلام حيث كان يأتيه الصديق ابو  
بكر والفاروق عمر رضي الله عنهما  
رابطين على البطن حجراً من شدة  
الجوع ، فبريها نبي ، الرحمة على  
بطنه الشريف حجرين . . من شدة  
الجوع . . .

واما رؤية المؤمنين للعمل ،  
اقتناعهم بثمرات العمل تكافلاً  
وتراحماً فهل رأى الاستاذ الكباريتي  
البائسين والايام الجوعى يبحثون عن  
فتات مائدته وموائد الاغنياء  
وحاويات القمامة ؟

ليس الاحق بهذا الذل والهوان  
المتربعين على عرش البيت الابيض من  
رعاة البقر الذين تحركهم كالدمي  
حاجامات يهود وطواغيت الماسونية  
؟ وشعبنا الضحية . .

معالي رئيس المجلس :

يا شيخ عبد المنعم وقتك نفذ  
وتجاوزته بكثير .

السيد عبد المنعم ابو زنت :

معاليك وعدتني بدقيقه بعد الضوء  
الاحمر .

معالي رئيس المجلس :

اخذت الدقيقه وزيايده عليه .

السيد عبد المنعم ابو زنت :

بقي لي دقيقه يا معالي الرئيس  
وراجع التسجيل سوف تجد زيادات  
وبركات ابو هائل على الكثيرين ،  
صلي على النبي .

معالي رئيس المجلس :

اللهم صلي عليك يائي دائماً ،

بس ارجوك انهي موضوعك

السيد عبد المنعم ابو زنت :

معالي الرئيس

النواب ويكبر عليه اربعين تكبيره  
. . . ان قرار رفع لمن الخبز لقرار  
جائر ظالم لم يجرؤ على مثله كلوب  
باشا يوم ان كان يمثل العرش  
البريطاني في بريطانيا ، وينفذ وعد  
بلفور

معالي رئيس المجلس :

يكني يا شيخ ، ارجوك اختتم  
كلامك .

السيد عبد المنعم ابو زنت :

وفي الختام معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اذا اصرت الحكومة على زيادة  
سعر الخبز والاعلاف اناشد النواب  
بحجب الثقة عن الحكومة .

فان لم تحصل على الاغلبية لحجب  
الثقة ، فاناشد كل نائب بتفاعل مع  
الام الشعب ان تنقيب عن حضور  
الدورة الاستثنائية ، ولو ادى ذلك  
الى حل البرلمان .

فتكون حيث قد برأنا ذمتنا امام  
الله ثم الشعب والتاريخ واعزي  
شعبنا الصامت الحزين بقوله تعالى :

اذكر الاستاذ الكباريتي ، بمبدأ  
الشورى الذي مورس بين سيدنا  
رسول الله عليه الصلاة والسلام  
وسادتنا الصحابه رضي الله عنهم ،  
حيث كانوا يقولون : يا رسول الله ،  
أشيئاً تحبه فتضعه لنا ام شيئاً امرك  
الله به فلا بد من العمل به . .

لذلك فقول الرئيس الحكومة : ارفع  
سعر الخبز شيئاً تحبه للشعب البائس  
فان كان شيئاً تحبه للشعب فمن  
الحب ما قتل . وان كان الامر من  
وراء الحدود ، فليلاقين يوم لا ريب  
فيه بإذن الله ان يكون تحت القبة  
هذه مقبرة للاعداء الامريين وفي  
مقدمتهم البنك الدولي وقوى  
الماسونية اليهوديه الصهيونية .

اني لاستغرب اشد الاستغراب ان  
يحارب الشعب في قوته من قبل  
حكومه نيابه .

فهل ياترى لتحتفظ ذاكرة الشعب  
بان الحكومة البرلمانية اتخذت قراراً في  
محاربة الشعب في قوته ، ومن ثم  
ينفض الشعب يديه من جدوى مجلس

﴿استعينوا بالله واصبروا﴾ ان الارض لله يورثها من يشاء من عباده ، والعاقبة للمتقين ﴿والسلام عليكم معالي رئيس المجلس :  
المتحدث الزميل طه الهياهي  
والمحدث الذي يليه الزميل توفيق كريشان .

السيد طه الهياهي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

ايها الاخوة النواب

يجتمع اليوم تحت هذه القبة لنناقش قضية من اهم واخطر القضايا التي تمت معالجتها خلال عمر هذا المجلس الكريم .

يجتمع لنناقش امراً حيوياً لوطننا الاردني بشكل عام ومواطننا الاردني بشكل خاص في ظل الاختلالات التي تسيطر على العالم بأسره سياسياً ، واقتصادياً ، اجتماعياً وثقافياً والتي لا بد من معالجتها ضمن خطط تصحيحية مدروسة وبشكل حازم .

واليوم نقول للوطن نحن معك في السراء والضراء في الجوع والشبع ، ونحن مع التصحيح الاقتصادي شريطة ان يصل الدعم الى المواطنين ببسر وسهولة وبالذات المسجلين في صناديق المعونة الوطنية والزكاة وعائلات العاطلين عن العمل ، كما نطالب بخطة وطنية لدعم زراعة القمح وتشجيع انتاجه وبيعه ، وان تشمل هذه الخطة دراسة وافية لآبار المياه وحسن توزيعها وتنظيم عمليات الري ، ومياه الشرب للمواطن ضمن كل الشروط العالية ، كما نطالب بدراسة سريعة للأراضي المعطلة تحت حجة الواجهات العشوائية .

معالي الرئيس

لقد زادت الحكومات السابقة ، وهذه الحكومة ضريبة المبيعات والمياه والكهرباء والمواقف والرسوم الجامعية ، وهي تعالج الان موضوع الخبز وهدره ، والاعلاف وتسيبها ، وقد يقبل المواطن كل هذه الاجراءات على امل بتحسين اوضاعه ، وبأن الوطن مهدد

السيد توفيق كريشان :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

- نؤمن في هذا البلد بثوابت تلتزم بها منهجاً ودستوراً ونذود عنها قدر ومصيراً ، ولم تكن هذه الثوابت وليدة الصدفة ولم تأت من فراغ . . . انها التجربة الطويلة والمعاه المبررة والتحديات الكبيرة على مدى اكثر من نصف قرن من عمر هذا الوطن بقيادته الهاشمية وشعبه الابي .

- ان الثقة الغالية التي دفعت بنا نواباً للامة تحت قبة هذا المجلس هي امانة ثقيلة ومسؤولية جسيمة تدعونا ان نتصدى بوعي وقوة لكل ما يواجه هذه الامة على الصعيدين الداخلي والخارجي وفاء وانتماء .

- ان المصلحة العليا للوطن اقوى من كل لشعارات وهي فرق كل المزايدات فكلنا شركاء في المسؤولية ومواجهة التحديات ونحن الانباء والاحفاد لأولئك الرجال الذين رافقوا

مالياً واقتصادياً ، وقد يقبل المواطن بما هو اسوأ اكراماً لخاطر الوطن وقيادته عندنا يحس بان ذلك سيعود عليه وعلى ابنائه بالخير في المستقبل . معالي الرئيس ايها الاخوة النواب ان جرأة اتخاذ قرار رفع الدعم عن الخبز والاعلاف يجب ان تلتوه قرارات اكثر جرأة لوقف هذا التدهور من اجل وضع الاردن على الطريق الصحيح نحو الاكتفاء الذاتي ، ونحن نعلم ان الحكومة والنواب في وضع لا يتحسسون عليه ، ولكنها ضريبة علينا دفعها من اجل تراب الوطن وعزته وكرامته .

واخيراً فانني اوافق على الاقتراحات والتوصيات التي تضمنتها خطاب جبهة العمل الوطني الذي لقاها الزميل منصور بن طريف .

والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، المتحدث الذي يليه توفيق كريشان والمتحدث الذي يليه فوزي الطعيمه .

هكذا من الأشغال



مسيرة هذا الوطن والتي لن نرضى ان تتعرض لاي احباط او تراجع وليس من حق احد ان يخذع هذه الامة بما يعرض مسيرتها للتعتير .  
- ان القيادة الهاشمية لم تكن في يوم من الايام بعيدة عن قضايا هذه الامة وطموحاتها بل كانت منذ البداية الضمير الحي والمرآة الصادقة مثلما عرفناها على الدوام سنان الرمح في محاربة التخاذل والانهازم .  
معالي الرئيس  
الزملاء الكرام  
ان الظروف الشائكة بالغه التعقيد التي نعيش تقتضي من نواب الامة ان يكونوا كما هم ضمير الوطن والحصن المنيع الذي يفيء اليه كل الخيرين والفيورين كلما ادهمت الامور وتفاقت الازمات وهذا يفرض علينا جميعاً ان يكون الخطاب السياسي المتعلق بحياة العباد ومصير البلاد خطاباً عقلانياً يستند الى الحجة وربط المسببات بالاسباب وينأى عن الانفعال وغوغائية الطرح واضعين

نصب اعيننا مخافة البارى عز وجل ومصصلحة البلاد والعباد .  
يعيش المجتمع الاردني حاله من الاحتقان المبرر والذي جاء نتيجة لتفاقم البطالة التي اكتوى بناها شريحة غالية من ابنائنا خريجي كليات المجتمع والجامعات بكافة مستوياتها وما سببه ذلك من اذى نفسي ومادى لهم ولعائلاتهم الامر الذي ضاعف من اعداد الاسر التي تعيش تحت خط الفقر وجعلها تنهوى تحت معادل الفاقة والمرض وان موضوعيه الطرح والعلاج تلزمنا الاعتراف بأنه ليس بمقدور هذه الحكومة اوائه حكومه اخرى مستقبلاً ان تجد لها حلاً سحرياً انياً ما لم تقم بمبادرات لتشجيع الاستثمار المحلي والعربي من خلال منظومه من الاجراءات التي تكفل للقطاع الخاص ان يشعر بالامن والامان .

معالي الرئيس  
الزملاء الكرام

لقد برهن شعبنا انه القادر على

اجتياز التحديات ومواجهة المستحقات وهو كعادته لن يتردد يوماً في التضحية والتحمل والصبر من اجل كرامة هذا الوطن وعزته .  
ان القرارات التي تتخذها الحكومات ليست في منأى من المواجهه والمراقبه سواء من الراي العام او من قبل نواب الامة كما انها ليست محصنة من الخطأ او القصور .  
لقد اعلن قائد الوطن ان الحكومة ستضمن العيش الكريم لجميع فئات المواطنين في هذا البلد وازداد حالته انه لن يضار مواطن اردني في رزقه وقوت عيله هذا القول موجه للحكومة بغية تنفيذه مثلما هو تأكيد لنواب الامة لمراقبه ومحاسبة الحكومة بما تتخذه من قرارات وخطوات وفي هذا السياق صرح رئيس الحكومة في اكثر من مناسبة ان الدعم لن يرفع ولكن اسلوب اصاله لمستحقه سيتغير وسيعوض المواطن فرق السعر .  
معالي الرئيس الزملاء الكرام  
وفيما يتعلق برغيف الخبز والذي هو عماد الحياة لشريحة واسعة من

ابناء مجتمعنا الخير والذين لا يجدون سواه مادة يسدون بها رمقهم ويقوون بها على العيش والبقاء فاني ومن خلال تفهمي للاوضاع الاقتصادية الصعبة التي تواجه الحكومة والتي تستوجب تظافر الجهود الخيرة لايجاد الحلول الناجحه فاني ارى من واجبي ان اشير الى مايلي :  
١ - مازالت مشكلة الفقر والبطالة تجثم على رقاب فئات كبيره من المواطنين وتكاليف المعيشه تواصل ارتفاعها بانتظار جملة من التدابير والقرارات الكفيله بمواجهتها كما ذكرت سابقاً .  
٢ - ان القرار لايمس برغيف الخبز فقط بل يتعداه الى مواد اخرى من مشتقات القمح .  
٣ - ان فئات كبيره من المواطنين وهم الفقراء والعاطلون عن العمل ستزداد معاناتهم وسيوسع خط الفقر عندهم وستظهر مشاكل اجتماعيه ومن هنا فاني ادعو ان يعاد النظر في نسبة الدعم لهذه الفئات التي تتأثر

قبل وأكثر من غيرها بهذا القرار وهذه الفقه تعتمد الخبز والشاي الوجبة الرئيسية في غذائها على حساب الاغنياء الغير محتاجين لهذا الدعم .

٤ - على الحكومة ان تثبت المصداقية في هذا التوجه الوطني للقرار بحيث يقتدي المواطن بالمسؤول في التقشف وشد الاحزمه على البطون .

٥ - على الحكومة ان تتخذ الاجراءات الفاعلة لضبط الانفاق الحكومي والحد من المظاهر غير انتاجية ومراقبة المال العام ومواصلة محاربة الفساد المالي والاداري بلا هوادة .

٦ - اطالب بوضع خطه وطنيه لزراعة القمح في المناطق الصالحة واثني على ثقته ان هذا التوجه ولو على المدى البعيد سيكون له دوره الايجابي على الاقتصاد الوطني ومستقبل الوطن واجياله والعمل على شراء المحصول من القمح بسعر اعلى من المستورد .

وبخصوص مشكلة الاعلاف فانني اجزم بان اعداد المواشي في المملكة ليس (١/٢) مليون رأس كما يشاع ويتفق معي الاخوه الاكارم بان اعدادها لا يتجاوز (٢) مليون رأس على ابعد تقدير وعليه فانني اطالب الحكومة باجراء احصاء دقيق وفي يوم واحد وبكافة المناطق بهدف حصرها ومن ثم صرف الدعم لهذه الماده المستحقها من ارباب المواشي على ان يصاحب ذلك اجراءات حكومية صارمه توقع اشد العقوبات بمهربى مادة الاعلاف اياً كانت مواقعهم .

وفي الختام

يشرفني ان ارفع من مقالي هذا الى سيد البلاد وقائد الوطن اصدق ايات الولاء والاخلاص ضارعاً للعلى التقدير ان يسبغ عليه ثوب العافيه والعمر المديد كما ارفع لسمو ولي العهد الامير الحسن تحية الوفاء والعرفان على ما يبذله سموه من جهود موصولة معطاءه لخير هذا الوطن وابناءه في مختلف الميادين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

عليكم السلام ورحمة الله ،  
المتحدث الزميل فوزي الطعيمه  
والمتحدث الذي يليه سليمان السعد .

الدكتور فوزي الطعيمه :

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

بداية ، قد يكون من المناسب ،  
وغنن نناقش موضوعاً في غاية  
الاهمية ، من حيث اتصاله ومساسه  
المباشر ، بحياة المواطن ، ان نحدد  
ابعاد المشكله وحيثياتها ، كنطلق  
للحوار .

ومن هنا ارجو ان اتناول هذه  
الابعاد ضمن مجموعة المحاور التاليه :

١ - ان الحديث الدائر على شكل  
حوار وطني عام ، محب ومطلوب ،  
على الرغم مما يعتريه من تشنجات في  
بعض الحالات . . . يجب ان يصوب ،  
باعتياره ليس حديثاً يتعلق بتغيير  
اسلوب الدعم لرغيف الخبز وحده ،  
وانما هو نقاش عام حول موضوع  
الدعم برمته ، وفي هذه المرحلة الدعم  
المقدم لمادتي القمح والاعلاف .

٢ - ان الموضوع مدار البحث ،  
يشكل جزءاً بسيطاً من قضية وطنيه  
.. اكرر .. قضية وطنيه ..  
يشترك في المسؤولية نحوها ، الجميع  
بلا استثناء ، فرغيف الخبز ،  
والاعلاف ليست سوى جزء يسير  
من قضية وطنية عامة عنوانها  
اقتصادنا الوطني بكل ابعاده .

٣ - ان قيام الدولة ، " اية دولة "  
يتقديم دعم مالي ، للموارد الغذائية  
الاساسية ، يشكل اعترافاً صريحاً من  
جانبا تلك الدولة ، بان هناك فجوة  
ملحوظة ، بين مداخيل الناس ،  
ومتطلبات حياتهم ، وبغير ذلك ،  
فنيست هناك من حاجة لتقديم او  
توفير مثل هذا الدعم .

٤ - ان الاستمرار في تقديم  
الدعم من قبل الدولة ، الى مالا  
نهاية ، يشكل في تقديرى ، حالة  
عجز وطني واضح ، عن مواجهة  
المشكلة ، والقدرة على تطوير  
البرامج والسياسات الاقتصادية  
وانماط الاستهلاك والاستثمار  
والانتاج والسلوك الاجتماعي على

نحو ، يجعل من هذه الدولة او تلك ، دولة قادرة على صنع حاضر ومستقبل انسانها على الشكل المطلوب ، كما ان اعتماد المواطن على الدعم بصورة مستمرة .. يعني بوضوح كذلك ، ان هناك خللاً لا بد من اصلاحه .

٥ - وفي حالتنا هنا في الاردن ، ربما يحلو للكثيرين منا ، الحديث عن السلبات والمشكلات ، ما دام مجرد مثل هذا الحديث ، لا يكلف شيئاً في المنظور المادي على الاقل . واعتقد بوضوح ، ان المطلوب ما دمنا ، او اذا اتفقنا اننا امام قضية وطنية ، هو ان نتحدث في الحلول ، باعتبارنا جميعاً شركاء في المسؤولية ، اذا ان مجرد الحديث عن المشكلة ، لا يقدم من الامر شيئاً ان لم يردّها تعقيداً فقط .

٦ - ان المشكلة في رأيي ، ليست في قرار الحكومة بحد ذاته ، وانما هي مشكلة افرزتها سياسات عبر سنوات طوال ، سياسات ، اخرجتنا من دائرة التطور الطبيعي ، الى دائرة الطفرات والتفورات ، التي لا بد من

العرفان لها بأنها وفرت بني تحتية جيدة ، لكنها افرزت في المقابل بفعل سياسات الادارة والتشغيل الخاطئة ، انماطاً سلوكية استهلاكية واجتماعية خاطئة ، لعل من ابرز ملامحها ، السير طواعية ، على طريق فقدان النموذج الانتاجي الاجتماعي الاردني المهود ، في القرية والريف والبادية ، وانتقال القطاع الزراعي بفعل ذلك ، من نمط الفلاحة التقليدية المنتجة ، الى غط الاستثمار الطارئ الخاسر في معظم الحالات ، وتحول الاسرة الاردنية بالتالي ، الى اسرة مستهلكة بالكامل ، بعد ان كانت وللسنوات قليلة عملت اسرة منتجة بالكامل .

٧ - من الظلم ، تحميل هذه الحكومة وحدها ، وزر المشكلة ، ومن الظلم كذلك ، تحميل حكومة بعينها الوزر ذاته .

ان العدالة في القول تقتضي ، الاعتراف ، باننا جميعاً مسؤولون عما نحن فيه ، ويقدر متفاوت بين الواحد منا والاخر .

٨ - ان الاقرار الصريح والواضح بان حالة الشك ، وعدم الثقة ، او بتغيير ادق "ضعفها" بين المواطن من جهة والمسؤول بصفته المطلق من جهة ثانية ، هي السبب المباشر ، في ظهور حالات التشنج والانفعال والتردد عند بروز اية ازمة في حياة الوطن ، وبالتأكيد فان هذه الثقة ، لا يمكن لها ان تتحقق ، الا اذا بات المواطن على قناعة مقبولة ، بان ما تنفذه الحكومات من خطط وبرامج وسياسات ، هو على قدر واضح من النزاهة ، والاخلاص ، وابتعاد كامل عن مظاهر التزهل والبيروقراطية والفساد بكل اشكاله .

٩ - ان المواطن الاردني ، الذي كان اهلاً لتحمل كل الصعاب ، وتجاوز كل المحبطات والمعيقات ، انسجاماً مع قيمة الاردنية العربية الغالية ، واستعداده الفطري للتضحية والتحمل في سبيل الوطن ، مازال هو المواطن الاردني ذاته ، القادر على ان يجود بما يجد واكثر ، مهما كانت الظروف والمتغيرات والتحديات .

١٠ - والمواطن الاردني الاصيل الشهم ، هو ذاته المتطلع الى المساهمة في اعلاء شأن وطنه ، متى يقن من ان المغام والمغرم تصيبه بنفس القدر والسوية الى جانب اخيه المواطن ، وهو الاقدر على تقدير ظروف بلده ، والتعامل معها ، باعلى درجات الكفاية والتقدير العالي .

معالي الرئيس ، الزملاء الافاضل في ضوء ماسبق ، اعتقد اننا جميعاً ، برلماناً وحكومة امام قضية وطنية ، لا بد وان تتكاتف جهودنا واجتهاداتنا لتجاوزها ، ليس على اساس انها ازمة . قد تتجدد كل يوم ، وانما باعتبار انها قضية وطن ، وقضية شعب يحب وطنه ويفتيده ، بكل غالي وعزيز .. وعلى اساس من هذا الفهم ، ارجو ان اقترح التصورات التالية :

اولاً : على صعيد المشكلة الانية ، ارى ان الحكومة اجتهدت كسائر الحكومات السابقة لها ، وفي اجتهادها هذا ، مواطن انجائية كثيرة ، واخرى سلبية ، ولعل الحكومة التي تستمع

هكذا من الأهل



اليوم، تفعل خيراً من وجهة نظري، أن اقتنعت بمجدوى رفع الدعم عن رغيف الخبز، ورفع سعره بالتالي إلى ما يعادل (١٥٠) فلساً ثانياً : إعادة النظر في موضوع دعم الغذاء، تحت خط الفقر، حيث من العيب القبول بالوضع الحالي الذي تشابك فيه عدة مؤسسات تعنى بهذا الأمر فتزيد بيروقراطيتها وازدواجيتها من تعقيد المشكلة بدلاً من حلها . والاقرار بتقديم رغيف الخبز مجاناً للمستفيدين الحقيقيين من صندوق المعونة الوطنية .

ثالثاً : أما بالنسبة لموضوع الاعلاف، الذي أرى أنه على درجة كبيرة من الأهمية والحساسية، فإن الحكومة مدعوة لإعادة النظر في الية الدعم التي تقرحها حياله، بحيث تعتمد أول (مستفيدين) راس غنم، لتستفيد من الدعم في حيازة كل مرب للمواشي، أما من يملك أكثر من ذلك، فإن من الممكن أن يتحمل الفرق للعدد الزائد عن ذلك .

رابعاً : أما الأهم من كل ذلك على صعيد التعامل مع القضية فهو ما يتعلق بواجب الدولة الأول والاساسي والمتمثل بوضع سياسات وبرامج طويلة المدى التي لو كانت موجودة منذ سنين خلت لما واجهنا مثل هذه الصدمات والمخزات ذات الآثار السياسية والاجتماعية والنفسية الخطيرة . وفي تقديري فقد ان الاوان للدعوة لمؤتمر وطني شامل يناقش القضية الزراعية بكل ابعادها، نشارك فيه جميعاً حكومة وبرلماناً ومختصين ومهتمين ومزارعين، لتندرس المشكلة برمتها، خاصة واننا نملك كل مقومات القطاع الزراعي الكبير المجدي، في وقت باتت الزراعة فيه عبئاً على البلد، بسبب السياسات الخاطئة وغير الواقعية منذ أكثر من عشر سنوات، بحيث لم تعد الزراعة مصدراً للرزق والانتاج، وانما مصدراً للمشكلات والانتكاسات .

خامساً : النظر إلى القضية الزراعية، باعتبارها قضية وطن وليست قضية

قطاع بعينه، ولعل من المناسب ان تبدأ هذه الحكومة بالذات، بإعادة النظر الشاملة في ابعاد الموضوع الزراعي برمته، اذا ما ارادت فعلاً البحث عن حلول عملية ناجعة للازمات من جهة، ورسم استراتيجية وطنية شاملة للقضية الزراعية بحيث يعود الناس من مسرح الطفرة التي كانت، إلى واقعنا الاردني المعهود، حيث الفلاح والارض والمؤونه والانتاج، وهي عناصر تشكل في مجموعها الامن الغذائي الحقيقي، الذي نتحدث عنه في لقاءاتنا وجلساتنا دون ان نحرك ساكناً لبلوغه، في وقت أرى فيه ان الامن الغذائي، هو العنوان الرئيسي لامتنا الوطني الشامل، وبدونه، لن يكتب لنا الاستمرار الا في سيل من الازمات والحالات الطارئة، التي تنقلنا كل يوم من مجال العمل الطبيعي والنمو التدريجي، إلى أسلوب الفرقة، أو الهبة، لمعالجة الطوارئ، وبالقطع فإن مثل هذا الأسلوب، لا يتفق أبداً مع مقومات بناء الوطن . . . أي وطن .

معالي الرئيس  
حضرات الزملاء المحترمين  
كبير هو الاردن بقيادته وشعبه، كبير مهما قلنا فيه، ومهما اختلفنا واجتهدنا، وقطعاً فإن في اختلافنا واجتهادنا على تباينه، الخير لنا وما دما نرمي جميعاً إلى هدف واحد، هو خدمة حاضر الوطن ومستقبل اجياله . فهذا البلد الذي واجهه بثبات كل التحديات، قادر على ان يبقى الوطن النموذج، الذي يشار اليه بالبنان، وقادر هذا المواطن الاردني الاصيل على اختلاف اتجاهاته واهتماماته ان يبقى ابدأ .

الانسان المتميز حيثما كان .  
والسلام عليكم  
معالي رئيس المجلس :  
وعليكم السلام، المتحدث الزميل سليمان السعد والمتحدث الذي يليه ضيف الله المومني .  
السيد سليمان السعد :  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله

واصحابه ومن تبعهم باحسان الى  
يوم الدين ، رضوانه وسلامه عليهم  
اجمعين .  
معالي الرئيس . . .

الاخوة الزملاء الافاضل . . .  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
وبعد . . . انني ويشهد الله اقف هذا  
الموقف وانا ادرك حجم المعاناة التي  
يعمر بها وطننا ومواطنونا ، وادرك  
المسؤولية الكبرى الملقاة على عاتق  
الحكومة التي من واجبها ان تسهر  
على راحة المواطنين وان تسعى  
لتسهيل حصولهم على لقمة العيش  
بعزة وكرامة ، مع اخذ عزة الوطن  
واستقلال ارادته السياسية بعين  
الاعتبار ولا بد ان نتحمل جميعا  
حكومة وشعبا العبء الوطني في دعم  
رغيف الخبز وهو القوت الاساسي  
لكافة المواطنين .

ومع تقديري للأسباب التي تبديها  
الحكومة حول موضوع رفع سعر  
الخبز والاعلاف الا ان هذه الاسباب  
بمجموعة ومنقردة غير مقنعة للمواطنين

ومازال التذمر مسموعا ومتصاعدا  
على كل الاصعدة .  
معالي الرئيس  
ايها الزملاء الكرام

لا ادري كيف تدعي الحكومة  
وهي ترفع سعر الخبز الى (٢٥٠)  
فلسا انها لم ترفع دعمها للرغيف ،  
وانما غيرت اسلوب الدعم مع ان  
الحساب البسيط لعملية الدعم هذه  
تبين لنا ان دعم الخبز الذي سيصل  
الى المواطنين لن يزيد عن ثلث ما  
سيكلفه كل مواطن في هذا البلد اذا  
كان المواطن يستهلك ثلاثة ارغفة  
فقط يوميا .

ثم لا ادري ايها الزملاء ، كيف  
اقدمت الحكومة على خطوتها هذه  
مع العلم ان هناك وسائل عدة امام  
الحكومة لابقاء سعر الخبز على ماهو  
عليه لاسيما وانها قد استمعت الى  
عدة اقتراحات منا نحن النواب في  
قاعة الصور وسمعت من غيرنا من  
اهل الخبرة والراي والاختصاص في  
هذا البلد العزيز ، وقلنا للحكومة  
بصوت مسموع :

١ - ابقوا سعر الخبز كما هو ولكن  
زيدوا اسعار الكماليات من السيارات  
الفارهة والسجائر والمشروبات  
الكحولية والرخام والمرمر وملابسكم  
الحريرية التي تلبسونها . وحولوا هذه  
الزيادة لدعم رغيف الخبز .

٢ - ابقوا سعر الخبز واعلاف  
المواشي كما هي وزيدوا الضريبة  
على رخص بناء القصور الفارهة  
للمترفين الذين تكلف كراجات  
سياراتهم اكثر مما تكلف بيوت كثير  
من المواطنين كاملة .

٣ - ابقوا سعر الخبز واعلاف  
الماشية كما هي وافرضوا ضريبة على  
الوافدين بنسبة يتفق عليها ولتسميها  
ضريبة دعم الخبز .

٤ - ابقوا سعر الخبز واعلاف  
المواشي كما هي واعيدوا الضريبة  
التي خفضتموها على شركات التأمين  
والبنوك التجارية ، وحولوا هذه  
الاموال دعما لرغيف الخبز والمواد  
الغذائية .

٥ - حققوا من ارسال الوفود  
لحضور كثير من المؤتمرات التي لا

تسمن ولا تغني من جوع ليشم  
التخفيف من صرف النفقات  
والمياومات التي اصبحت محل تندر  
المواطنين واستهجانهم .

وانني اقترح هنا ان يتم التوقيع  
على ميثاق شرف فيما بين السلطات  
لثلاث في بلدنا العزيز لتحويل نصف  
المياومات الممنوحة لكل موظف -  
ابتداء من دولة رئيس الوزراء وانتهاء  
بأي موظف يشارك في وفد خارج  
هذا البلد - الى دعم رغيف الخبز  
ليتحمل الجميع العبء الوطني في  
تثبيت سعره على ماهو عليه .

٦ - ضعوا خطة للاستصلاح  
الزراعي واستثمروا اراضي البور  
واحفزو طاقات المزارعين في استثمار  
ارضيتهم ولو كانت صغيرة او  
مشتركة .

معالي الرئيس  
حضرات النواب الكرام . . .

اما ادعاء الحكومة بأنها بقرارها  
هذا تمنع التهريب ، فهذا من شأنه ان  
يخفف التهريب فعلا ولكن على  
حساب جوع المواطن وراحة

الحكومة فواجب الحكومة ان تزيد من فاعلية حراسة الحدود وذلك له مائة سبيل وسبيل ، وانسا ادل الحكومة على سبيل من هذه السبل ، فالأفضل لها وللشعب معا ان ترسل جنودنا الاخيار من ابناء الامن العام ان ترسلهم لحراسة الحدود ومتابعة المهربين بدلا من حراسة مهرجان حرس الذي ازعجنا نحن ابناء محافظة حرس ماديًا وجسديًا ونفسيًا وحقيقيًا ، علاوة على انه قد حمل الخزينة اعباء مالية جديدة ، والله وحده يعلم كم وصل الى جيوب الغانيات من العملة الصعبة بدلا من ان تحول هذه الاموال الى دعم الخبز والمواد الغذائية ، او اعلاف الماشية التي اصبحت اسعارها خيالية والتي سيتنتج عنها تشريد الالاف من صغار مربي الماشية والحاق الخسائر الفادحة بهذا القطاع الحيوي وتقليص الاستثمار فيه الامر الذي سيفاقم العجز في معدلات الامن الغذائي والعجز في ميزان المدفوعات . علاوة على حرمان المواطن الفقير من

الاستفادة منها غذائيا الا في المناسبات .

وفي الختام اقترح عليكم ايها الزملاء ونحن ندرك حجم معاناة المواطنين نتخذوا قرارا جريما يلزم الحكومة بعدم رفع سعر الخبز والاعلاف نهائيا ، وتحت أي ظرف والا فنحن معشر النواب سنستحمل مسؤولية جوع ابناء هذا البلد ومعاناتهم ، ويجب ان يكون لنا موقف حازم مع الحكومة ازاء كل خطوة من شأنها ان تمس قوت المواطنين .

اللهم هل بلغت الله فاشهد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، المتحدث الزميل ضيف الله المومني ، المتحدث الذي يبه الزميل عبد المجيد الاقطش السيد ضيف الله المومني :

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين وبعد .

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء الاكارم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

خطت الحكومات المتعاقبة خطوات واسعة على طريق تنفيذ البرامج الاقتصادية لبلدنا حسب رغبة غيرنا وجاء دور الخطوة الاخيرة التي تمس مباشرة حياة المواطن بالقرارات التي موادها تخلي الحكومة عن مسؤولياتها تجاه مواطنيها والتي تتمثل في رفع الدعم عن السلع الاساسية والخدمات في الخبز والتعليم والصحة ، حيث على المواطن ان يدفع ثمن الطعام والتعليم والصحة باسعار مرتفعة مع ثبات الى حتما بالاجور والرواتب وضرائب تزيد من الصعوبات في استمراريه العيش الكريم .

معالي الرئيس الاخوة الزملاء وصلت قضية الخبز الى مرحلة صعبة عندما استخدمت الحكومة كل الاساليب لتقول للناس وللراي العام وحتى للبرلمان ان القرار قد اتخذ ولا تراجع عنه ولو وجدت البدائل

الأفضل وهما هي الحكومة الان قد فتحت طريقا جديدا لحسم المواجهة مع الشعب وذلك من خلال مجلس النواب الذي تأمل ان تحصل على ترقية الاعلية للقرار مما يؤدي الى تعميق ازمة الثقة بالحكومة عند الشعب ثم تبدأ الازمة لتطال الثقة بالبرلمان ننسب الذي انتخبه الشعب وامل فيه الدفاع عن مصالحه .

عندها ستبرز اساليب جديدة ربما لا تخلو من القمع للرأي الآخر الذي سيعتبر رأيا تخريبيا يطارد اصحابه كمثري شغب ومثل هذه النتائج لا تساعد على التقدم ولا على اداة شؤون البلاد بصورة عادلة .

معالي الرئيس الاخوة الزملاء قضية الخبز هي قضية رمز المعيشة. لذلك الناس في ضيق وهم مستأزرون لانهم كذلك والذي لم يتضرر مستاء لعظم المشكله واتساعها ولتعرض معنى التكافل الاجتماعي الى هرة عنيفة ، حيث كان ينظر للحكومة انها مسؤولة عن توفير شروط العيش الكريم للمواطن وتحقيق امنه الغذائي



فالمواطن لم يعد معزولاً لايعرف مايدور حوله فهو يرى ابواباً كثيرة يمكن الاستعاضة بها لسد الخلل بالموازنة فقبل يومين او ثلاثة ايام فقط يذكر احد المواطنين ان المواطن هو الذي اخبر ان الحكومة اعلنت عن (٣٦) حال فساد والذي يخبر هو مواطن في محافظة الكرك فلو انها تابعتها بجديّة ثم اشترينا بعد ذلك كيلو الخبز بدينار لقبولنا ورضينا بذلك .

معالي الرئيس

- الناس في ضيق ويترقبون هذا اليوم على امل ان يحصل بعض الانفراج .  
الناس محبطون واكثر من ٨٥٪ يحزنون هذا الاحباط على ممثليهم في مجلسكم هذا الذي مرر الكثير مما سبب مآهم فيه من ضيق واحباط .

معالي الرئيس

- لو كان قرار رفع ثمن الخبز على يد حكومة رئيسها ومعظم وزرائها ليسوا من هذا المجلس لكان خيراً لهذا المجلس .

- لو جاء قرار رفع ثمن الخبز بعد انتهاء مشكلة البطالة بين عشرات

الالاف من الشباب ، ثم بعد محاصرة داء الفقر لكان مناسباً .  
- لو كان قرار رفع الدعم عن الخبز بهذه الصورة بعد اعادة ما انقطع من معونه وطنيه بسيطه لمئات الاسر الفقيرة من صندوق المعونة الوطنية لكان افضل .

ان الارتفاع في سعر الخبز سيسبب الارتفاع لعشرات السلع الاخرى والنفس البشرية هي هي سواء كانت غنية او فقيرة تشتتهي الاشياء فاذا عز عليها شراء رخيص الخبز فأين يتسنى لها شراء غير الخبز .

معالي الرئيس

ان اسلوب الدعم الذي اعلنت عنه الحكومة يكلف جميع مؤسسات الدولة اداريا ويكلف المواطن الجهد والمال حتى يحصل عليه ، وعندما يصل هذا الدعم الى يده فانه سيذهب في شراء ماينقص البيت من حاجيات ثم تبدأ المعاناة مع رخيص الخبز معظم ايام الشهر .

وعليكم السلام ورحمة الله .  
الدكتور عبد المجيد الاقطش والمتحدث الذي يليه الزميل جيمس الحشوش .

الدكتور عبد المجيد الاقطش :

معالي الرئيس انا عندي اكثر من نقطة نظاميه ارجو ان لا تحسب من الوقت المعد لي .

النقطة النظاميه الاولى اسأل الحكومة بالأمس كلمات النواب التي كانت تظهر على التلفاز بشكل لا يعبر عن ارائهم ابداً مايقرب (٣٧) نائب احسن (خمسين) دقيقه او مايقرب من ساعه ، في حين انه بعد كلمات النواب يأتي مسلسل ( ان قلبي ليس في جيبي ) لمثله هكذا .  
تعطى الحلقة اكثر مما يعطى مجلس الامه على التلفاز الاردني ، هل هذا يجوز انا اطرح الامر على الاخوة النواب .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الاخوة النواب الكرام

قال تعالى في معرض امتنانه على

ثم لابد من انتهاء الموضوع بلفتة الى الماضي حيث ان التاريخ يروي لنا عن السلطان (قطز) ان كان يخصص العديد من المخازن في انحاء الدوله مهمتها تزويد الاسر الفقيره بالخبز دون مقابل فهل لنا ان نتخذ من امثال هذا المسؤول وغيره من المسؤولين الذي كانوا يربطون الحجاره على بطونهم الخاوية ثم هم بعد ذلك يحسون بالسعادة عندما يجوعون لتشبع الرعيه وعندما يرون ابتسامات الفقراء وابنائهم ترتاح ضمائرهم لانهم قاموا بحق المسؤولينه خير قيام وهكذا فهم المسؤولون ان المسؤولينه لا تغدو ان تكون سهراً على مصلحة المحكومين لتحقيق طمأنينتهم ، وراحتهم فهكذا هي المسؤوليه وهكذا هو المسؤول من اجل ذلك فان الامل كبير في حكومتنا الرشيده التي اعرف عن رئيسها كبير قلبه وسعة صدره الامل بالرجوع عن القرار لان في ذلك خير للبلاد والعباد والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس :

قريش " الذي اطعمهم من جوع  
وامنهم من خوف " .

صدق الله العظيم

اننا نواجه اليوم اخطر قضية  
حياتية جئنا نحن معشر النواب من  
اجل ديمومتها وتحسين مواصفاتها  
هذه القضية هي لقمة العيش التي بها  
سر بقاءنا وروح كرامتنا .

هذه اللقمة التي تربينا على  
قدسيته هي مشكلة الشعوب منذ  
القدم واصبحت الان معرضاً للسلب  
والمضاربة وهذا يذكرنا وما ادري  
بماذا يذكرنا ، وما كنت اتوقع في  
هذه الدوره ان استشهد بأبيات من  
الشعر لشاعر عباسي يتحدث عن  
الخبز كما تتحدث اليوم مينا فضل  
هذه النعمه على عباده فيقول الشاعر  
العباسي مروان بن محمد :

ما جمع الناس لدينامهم

انقع في البيت من الخبز

والخبز باللحم اذا نلته

فانت في امن من التز (الجوع)

ونحن نقول ، نسال الله سبحانه  
تعالى ان لا تحول البيت الثاني فنقول:

والخبز بالخبز اذا نلته

فانت في امن من التز

معالي الرئيس الاخوة الزملاء :

انا لست مع رفع اسعار الخبز اما  
ما تصر الحكومة على تكراره حين  
تطلب بان نجد لها الحل فانتا نقول  
بان الحكومة قد اتخذت القرار في  
وقت مبكر وبدون عرض على هذا  
الجلس الموقر من حيث المبدأ متأسية  
ذلك الشعار الذي كتب على اللوحة  
الخضراء بالماء الذهبي المنزل من فوق  
سبع سموات يقول :

(وامرهم شوري بينهم) (وشاورهم

بالامر ) ، وانتي هنا اقول ان هذه  
القضية قد قبلت ظهر الجحش لهذه  
الحكومة البيضاء حين اعلنت  
ومارست فعليا معاربتها لبعض  
جيوب الفساد المتنفذة والقرارات  
التصحيحية التي اصدرتها فعلياً ونحن  
لا ننكر عليها هذا العمل الصائب  
ولكن اتخاذها القرار برفع اسعار الخبز  
قد غطى على جميع الايجابيات التي  
صدرت عنها .

معالي الرئيس ، الاخوة النواب

اولاً : ان تقوم الحكومة بدعم  
الخزينة من الخزينة وذلك ببيع بعض  
الاراضي المملوكة لخزينة الدولة ،  
وخاصة الموجوده بالقرب من المدن  
الكبرى كالعاصمه عمان ، واخص  
بالذكر تلك الاراضي الممتدة من  
ياحوز غرباً الى صويلح الى شفا  
بدران وهي الاف الدونمات ، وهذه  
مناطق جبلية ولا تصلح للزراعة ،  
فاذا ما قامت الدولة بعرض هذه  
الارض للبيع للمواطنين ، تكون قد  
حققت مايلي : -

اولاً : زيادة الدخل لميزانية  
الدولة .

ثانياً : الحد من امتداد العمران  
على الاراضي الزراعية .

ثالثاً : التقليل من جنونية ارتفاع  
اسعار الاراضي المملوكة وخاصة في  
عمان الغربية ، وما ادراك ما عمان  
الغربية .

اسالوا معالي الاستاذ منير صوبر؟

ثانياً : ان الحكومة بدلاً من ان تمد  
يدها الى لقمة العيش الاساسية في  
حياة المواطن ، لديها بدائل اخرى

اننا نقارن الوضع الذي عندنا بالدول  
الاخرى ونحن نقول بأن هناك فرقاً  
بين المجتمع الاردني وغيره من  
المجتمعات العربية بالنسبة لاستهلاك  
مادة الخبز ، نحن شعب يأكل الخبز  
بالخبز ، نأكله فراشاً وغطاء لطبائنا  
في مناسفنا البلدية التي تقدمها في  
مناسباتنا المتعدده في افراحنا واطراحنا  
ومع هذا فنحن نقول بأننا مع الخبز  
طعام الانسان ولكننا لسنا في وضع  
يسمح لنا ان نضع طعام الانسان في  
نفس الوضع مع طعام الخرفان .

معالي الرئيس ، الاخوة الكرام

انني ابدي الملاحظات التالية  
وأملني بالحكومة الرشيدة وهي جزءاً  
منا ولا يعني انهم في ذلك الموقع اننا  
على طرفي نقيض ، او اننا في قارب  
مختلف ، فنحن جميعاً في قارب  
واحد ، والمصيبه تعصينا جميعاً من  
نواب وحكومهم ومواطنين ، واقترح  
بان هناك من الوسائل الكثيره التي  
تسهم في عدم رفع الخبز بايجاد  
البديل لهذا الامر :

وذلك بالحد من النفقات غير  
الضرورية والحكومة تعلمها ولا داعي  
للخوض في التفاصيل .

ثالثاً : ان سياسات الحكومات  
السابقة قد ساهمت في تحول المجتمع  
المنتج من المزارعين الى مجتمع يعتمد  
على بدائل بخلافه لفطرتها الزراعية  
هذا بالإضافة الى تأجير المساحات  
الواسعة من الاراضي الزراعية الى  
شركات الدخان ، التي افسدت  
الارض هذه البتة الخبيثة التي افسدت  
الارض قبل ان تفسد اجساد الانسان .

رابعاً : ان ما طرحته الحكومة من  
الية لدفع الدعم سوف يكون سهلاً  
بالنسبة للموظفين وصعباً على بقية  
المواطنين وفي جميع الحالات فيه تجاوز  
وتعد على الوحدة الوطنية ولكن  
بدون سوء نية .

خامساً : اننا نتحدث عن اقتصاد  
وسياسه ، ان النتائج التي توصلنا اليها  
جاءت مقدمات لافعال سابقه ،  
ولهذا فان سياسات الحكومات  
السابقة في تشكيلاتها المتعاقبة كانت  
تجاهل تلك الشرائح السكانية من

شئى المنابت والاصول رغم  
التوجيهات المتكررة التي كانت  
تصدر عن سيدي صاحب الجلالة  
الملك الحسين المعظم فادى هذا الامر  
الى تهميش تلك الشريحة وعدم  
مشاركتها في صناعة القرار ابتداءً من  
الوزارة والسفارة مروراً بالامانة  
العامة انتهاءً بصغار الموظفين ، اضيف  
الى ذلك حكر بعض المؤسسات على  
فئات دون اخرى ، وهذا الامر ادى  
الى خلل اجتماعي ونفسي واقتصادي  
ان الخلل الاقتصادي فقد ادى الى  
تهريب رؤوس الاموال الى خارج  
البلاد واما الخلل الاجتماعي فقد  
ادى وجود شريحة من المجتمع  
الاردني ان تكون في زاوية المعارضة  
دفعاً وليس رغبة منها ، وما توصلنا  
اليه اليوم من ازمة اقتصادية هو نتيجة  
هذه التصرفات حتى جئنا لنبحث  
عن حل في رفع اسعار الخبز قوت  
المواطن الاساسي .

معالي رئيس المجلس :  
دكتور اقطش وقتك انتهى من  
فتره طويله ، لعل في الكلام التي

بسم الله الرحمن الرحيم  
معالي الرئيس  
حضرات النواب المحترمين  
تناقش اليوم موضوع تحويل دعم  
الخبز من دعم بالسعر الى بدل دعم  
نقدي ، وارى ان هذه المناقشة  
لاجدوى منها مادامت الحكومة مقره  
على اتخاذ القرار بهذا التحويل نتيجة  
لتوصيات صندوق النقد الدولي من  
ناحية لانه يعتبر الاردن من الدول  
المستجيبة لتصحيح الاقتصاد  
يضاف الى ذلك تخاشي أي اعجز في  
موازنة الدولة بنشأ من هذا الدعم .  
هذا مع العلم اننا نعرف والكل ان  
الحكومة ابن هذا الوطن وعينها على  
ابناء هذا الوطن واعتقد ان معظمهم  
هم نواب هذا الشعب لكن مصلحة  
الوطن تستدعي مثل هذه الامور .

معالي الرئيس  
حضرات النواب المحترمين  
لاينكر احد ان الخبز غذاء اساسي  
للمواطن الاردني وخاصة لذوي  
الدخل المتدني والفقراء فهو وجبه  
رئيسيه وليس مجرد مادة تدخل ضمن

تكلم فيه انت مايشير الحقيقه الذي  
تهدف لعدم وجوده ولايجوز بهذه  
الطريقه تخفي ، لذلك ارجو انهي  
كلمتك .

الدكتور عبد المجيد الاقطش :  
سادساً : انني اطالب الحكومة  
بصرف الفلظ كلياً عن رفع سعر  
الخبز والاعلاف حتى نهاية هذا العام  
على ان تطرح حلولاً جديده في بداية  
العام القادم ضمن موازنة عام  
١٩٩٧م .

فانني اوجه الشكر الى جميع  
الاخوة الذين وقعوا على العريضة .  
وختاماً فانني اتوجه الى الله  
سبحانه وتعالى ان يجعل بلدنا سخيلاً  
رخيلاً وسائر بلاد المسلمين وان  
يحفظنا ملكاً وحكومة وشعباً .

والسلام عليكم ورحمة الله  
وبركاته .

معالي رئيس المجلس :  
المتحدث الزميل جميل الخشوش  
والمتحدث الذي يليه الاستاذ صانع  
شعوطه .

السيد جميل الخشوش :



ماده الطعام ولذلك فان زيادة السعر يلحق الضرر بالمواطنين الفقراء ذوي الدخل المتدني خاصة وان هذه الزيادة تبلغ عدة اضعاف السعر الحالي .

اما القول بان دعم سعر الخبز يحول الى دعم نقدي وبنفس القيمة ارى انه قول لم يأخذ بعين الاعتبار كثيراً من الامور المهمة : -

اولاً : ان استهلاك الناس من الخبز متفاوت فهو مادة ثانوية على موائد الاغنىاء وذوي الدخل العاليه بينما هو بالنسبة للفقراء وذوي الدخل المتدني الجزء الاكبر من الوجبه الغدايه ان لم تكن الوجبه بكاملها لذلك وان استهلاكهم من الخبز اكبر ويجب ان يتناسب البدل النقدي للدعم مع حجم الاستهلاك بحيث يعطى هؤلاء الفقراء وذوي الدخل المحدود بدلاً نقدياً يتناسب مع استهلاكهم ويعطى الآخرون بدل اقل .

ثانياً : ان الحكومه تستطيع التوفير في نفقات اخرى تقل اهميتها عن اهمية دعم الخبز لابعاد هذا الدعم لهذه ماده الاساسيه للمواطن العادي .

اما اذا كان لابد من ان تكون هنالك تغير في اساس الدعم وزيادة السعر فيجب ان تكون هذه الزيادة تدريجيّه بنسبه قليله في كل سنه يستطيع المواطن تحملها مع دفع بدل نقدي لهذه الزيادة تتناسب مع استهلاك الفئات المختلفه من المواطنين من ماده الخبز .

ثالثاً : يجب ان تكون اليه حصول المواطن على بدل الدعم النقدي مع تعديله حسب نسبة الاستهلاك اليه سهله وميسره لا تكلف المواطن العادي الكثير من الوقت والمال .

رابعاً : ان القول بأن سبب تغير الدعم هو ان الكثير يستخدمونه بدلاً من الاعلاف لمواشيهم فإنه يمكن الاخذ بعين الاعتبار ان تكون زيادة السعر في تغير اسلوب الدعم زيادة تجعل ماده القمح اعلى بقليل من سعر مواد الاعلاف وعندئذ يكف اصحاب الماشيه عن استخدام الخبز بدلاً من العلف بسبب زيادة الكلفه . واخيراً اقترح وضع حوافز مجزيه للمزارعين الذين يزرعون ماده القمح

والاعلاف وضروره دراسه جديده لمديونيه المزارعين للتخفيف عن كاهلهم وتخفيفهم للتوسع في الانتاج الزراعي .

واقترح على الاخوة النواب ان تكون زياده لكيلو الخبز ب ( خمسة عشرة ) قرشاً بدون وجود دعم من الحكومه وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، ارفع الجلسة لمده (ربيع) ساعة ثم نعود وسيكون اول المتحدثين كما ذكرت الزميل صالح شعواطه .

(( رفعت الجلسة للاستراحة ))

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم نعود الى استئناف الجلسة ، المتحدث الزميل صالح شعواطه والمتحدث الذي يليه الزميل ابراهيم سمارة .

السيد صالح شعواطه :

بسم الله الرحمن الرحيم معالي الرئيس

حضرات النواب الكرام اريد ان اوضح وجهه نظري حول السياسة النمويه ، واقول ان قدرة أي دوله على توفير ما يلزم من الطعام والشراب لشعبها نراه مقياساً على رفح مستواها الاجتماعي .

نرى من هنا بانّه يتوجب ان يكون لدينا سياسه تموينيه حقيقيه واقعيه تقوم على توفير المصادر المحليه وعلى الاعتماد على الذات بتجسيده لسياسه لتاكل مما نزرع وهي سياسه زراعيه ناجحه فابن نحن من كل ذلك لكنني مخالف من الآراء في ارتفاع سعر الخبز لقد اثقل كاهل كل مواطن قادراً او غير قادر واصبح مواطننا ينوء بأعباء واثقال هذه الضرائب ، واذا كان المواطنون يقبلوا ان يتحملوا المسؤولين ، وهم قادرون على ذلك ، فانه ينبع ذلك من شعورهم بانهم امام تحديات حسام وان ذلك منوط ايضاً بشعورهم بان الحكومه قد اعدت لنفسها ولغيرها برنامجاً تقشفيّاً حقيقياً .

ان على الحكومه ان تتقدم لهذا

المجلس المقرر برنامج تموييني وطني يشمل كافة الوزارات والدوائر التي لها تماس بالغذاء والتي تعكس برنامجاً انمائياً مقترناً ببرنامج نقشي .

ان هذا الامر يدخلنا مبدخلاً اجبارياً للحديث عن تدخلات البنك الدولي وفرض شروطه وتدخله في كل ما يسمى برنامج الاصلاح الاقتصادي . . ان هذا الجهات الدولية لها حساباتها الساسيه والاقتصاديه ولكن لنا نحن بدون حساباتنا التي يجب ان لا تغيب عن ذهن الحكومة الموقره .

ارفض الرضوخ احياناً لتعليمات هذه الجهات اذا كان من شأنها ان تمس بكيان واستقلالية ووحدة هذا البلد .

واذا كانت الحكومة قد اخذت كافة الظروف والمعطيات بعين الاعتبار وهي تقرر مسألة الخبز وهي معطيات قد تكون واقعيه فانها يجب ان تأخذ بعين الاعتبار ايضاً ان اسعار القمح قد تدنت في الاونه الاخيره .

وانها يجب ان تبحث عن برنامج وطني في اطار تشجيع زراعة القمح وتسهيل ذلك .

وبهذه المناسبه وحيث ان هذا الموضوع هو محل خلاف بين المواطنين . فقد عملت الجهات الامنيه تشدد على المواطنين منعاً من ظهور الراي الاخر . وهو امر مرفوض وغير مرغوب اذا ان ثمة معارض ومؤيد ولا يجوز ان نمنع اصوات المعارضين من الظهور طالما كانت في اطار القانون وفي اطار المصلحة الوطني .

السيد الرئيس

انسني لاشك بوطنية الحكومه واستناد قرارها الى وقائع وحقائق نعرفها . ولكن الكثير من هموم المواطنين ومشاعرهم يجب اخذها بعين الاعتبار خاصه وانه لا دخل له في اسباب هذه الهموم .

ويجب على الحكومه توفير فرص العمل للمواطنين ومحاربة البطاله واقامة العداله بين جميع المواطنين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ،  
الاستاذ ابراهيم سمارة والمتحدث  
الذي يليه الدكتور محمد الحاج .

السيد ابراهيم سمارة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
وبعد ،،

فان اول متطلبات حل اية مشكله هو مواجهتها وتحديدتها والاعتراف بوجودها ، وليس النهر ب منها او انكارها . ولما كنا حكومة ونواباً وشعباً امام مشكله بل مشكلات تتطلب برامج تصحيحيه علميه عمليه واعيه ، فانه لزام علينا ان نواجه قدرنا وان نحسن التخطيط والتنظيم وصولاً الى اصلاح شامل وحل كامل لمشكلاتنا ، وخلاف ذلك فان الغد الاتي لا يرحمنا ابداً . . . وعليه لا بد من تحديد الاسباب وتشخيصها ، ولا اقول ما اقول من باب الاسقاط ولوم الاخرين ، ولكنها الحقيقه ،

فالجميع منا يعلم ان تراكمات الماضي الموروثة في المديريه ، وعدم الاعتراف بوجود المشكلات ، وعدم احكام التخطيط والتوجه الجاد الى الاصلاح ، وعدم مواجهه الحقائق مهما كانت مره ، هي التي ادت بالاحوال الى ما نحن فيه ، اذ لا ذنب لهذه الحكومه ولا لهذه المجلس المقرر الا انها ورثنا هذا الواقع الصعب ، وتصديا لمواجهته بشجاعه ومقدرة بالرغم من اختلاف الاراء وتنوعها . . ومن الملاحظ ان الغالبية الكبيره من شعبنا بدأت تعي ابعاد سياسه التصحيح الاقتصادي ، وبشكل خاص الاسلوب الجديد لدعم الخبز . وليس هذا الامر بدعه ايها الساده ، فكل دول العالم ومنها الدول الناميه التي تعتمد على نفسها في بناء اقتصادها ، والتي لم تعد تلقى دعماً من احد كما هو حالنا اليوم ، تلجأ الى برامج تصحيحيه خفائضاً على كينونتها ووجودها ، وكيلا تعصف بها النوازل او تفجأها بغته وهي لاهية او تدفن راسها في الرمال .

معالي الرئيس ، حضرات النواب ،  
لقد تناقشت مع شرائح متعددة  
من أبناء شعبنا الطيب بامر يعرفه  
شيوخه وكهوله وشبابه ، وكيف كنا  
ذات حين اذا سقطت لقمة خبز من  
يد احدنا سرعان ما يلتقطها وينفض  
عنها التراب ، وقبلها ثم يهوي بها  
الى فمه داعياً ربه ان يديمها نعمة من  
نعمه لاتقطع . . . وان هذه النعمة  
لايجوز باي حال من الاحوال ان  
ترمى بحاويات القمامة التي تلقى بها  
نسبة كبيرة من خبزنا اليومي ، او  
تقدم علناً للمواشي على شكل خبز  
او دقيق ، لا لشيء الا لانها تباع  
مدعومه بستين او سبعين فلساً  
للكيلوا الواحد الذي يكلف الخزينة  
اضعاف ذلك عند الشراء ، مما  
استوجب اعادة النظر في اسلوب  
الدعم بحيث يصل المواطن الاردني  
دعمه الكامل غير المنقوص ، وبشكل  
خاص للشرائح التي يجب الا يرفع  
الدعم عنها ، وهذا ما فعلته الحكومة  
وماترئى اليه بكل وضوح وصراحة ،  
وبذلك يرشد الاستهلاك ، وتضان

النعم ، يأخذ الفقير حقه ، وتنشط  
استراتيجيه زراعة الحنطة ، ويشجع  
المزارع الذي سيجد ثمرة جهده عطاء  
طيباً وربحاً وفيراً ، ويبقى الدعم في  
ذات الوقت قائماً له ولكل اردني ،  
ويحفظ قوته فلا يعود يتسرب الى  
خارج الحدود يتجر به المهربون  
والجشعون الذين كان يجب ان تنزل  
بهم عقوبات رادعه زاجرة .  
نعم ايها الاخوة ، ان مصلحة  
الشعب والوطن فوق كل اعتبار ،  
واننا في معركة الاصلاح الاقتصادي  
التي نعيشها ، انما تشبه حالنا حال  
جيش العسرة ، وان هذا البرنامج  
التصحيحي والاسلوب الجديد لدعم  
الخبز هو امر لازم لمواجهة قدر واقع  
يفرض نفسه علينا ، وعلينا ان نواجه  
قدرنا بحكمة وصبر وشجاعة ،  
واعتماد على الذات ، لان في ذلك  
انقاذاً لانفسنا وانقاذاً لوطننا . . .  
ولكنني في الوقت نفسه ادغو الى  
اعادة النظر في سعر الاعلاف حفاظاً  
على الثروة الحيوانية من التناقص  
والتسرب الى الخارج .

وختاماً ، فإنني ادعو الله ان يحفظ  
الاردن امناً مطمئناً ، وان يحفظ  
القائد الباني الذي يحرص على شعبه  
حرصه على نفسه وعلى ابنائه ، وان  
يلهمنا جميعاً سواء السبيل ، وشكراً  
سيدي الرئيس .  
والسلام عليكم ورحمة الله  
وبركاته .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، الدكتور محمد  
الحاج والمتحدث وهو اخر المتحدثين  
الشيخ عبد الباقي جمو .

الدكتور محمد الحاج :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس . . .

حضرات النواب المحترمين . . .

يناقش مجلسنا اليوم مسألة ارتفاع  
اسعار الخبز القوت الاساسي  
للمواطن الاردني بل القوت الوحيد  
لبعض فئاته . وارتفاع اسعار  
الاعلاف طعام الماشية التي تعيش على  
تربيتها فئة كبيرة من أبناء شعبنا .

ورغم ان هذه المسألة قديمة وقفت  
امامها حكومات متعاقبة موقف

المدرك لخطورتها الا ان حكومة  
الشورة البيضاء قبلت لنفسها ان  
تتصدى لهذه المسألة مع انها في بيانها  
الوزاري تعهدت امام المواطن  
الاردني بعود كثيرة منها الاستمرار  
في دعم المواد التموينية ، وتحسن  
مستوى المعيشة والتوجه بالمواطن نحو  
الرخاء والازدهار مع المحافظة على  
سعر صرف الدينار .

ولا ادري كيف تتفق هذه الوعود  
مع هذا الارتفاع الهائل لاسعار الخبز  
والاعلاف وما يترتب على ذلك من  
ارتفاع لاسعار عشرات السلع  
المتعلقة بالقمح والاعلاف .

هل تحسنت اوضاع الناس وتحرك  
السوق وعالجت الحكومة ولو جزئياً  
مشكلة الفقر والبطالة ، حتى تخطو  
مثل هذه الخطوة .

وهل هذا هو التشجيع الذي  
تقدمه الحكومة لتنمية الثروة الحيوانية  
لعلنا نستغني عن اللحوم المستوردة  
المهرمنه منها والمسرطنة والمصابة  
بجنون البقر او السلامونيا او غير  
ذلك من الامراض .

هكذا من المأهول

وهل هذا هو التشجيع لسكان البادية ليتشيوا بباديتهم يعمرونها ام ان سياسة حكومتنا تهدف الى هجر البادية والارياف وتكديس الناس على بعضهم في المدن والاحياء الشعبية الفقيرة .

هل تعرف الحكومة ان الدخل الوحيد لسكان باديتنا هو هذه المواشي التي يقومون على تربيتها والتي بدأوا الان مضطرين لبيعها؟؟ وهل تعرف الحكومة ان جزء كبيراً من ابناء شعبنا يعيشون على الخبز والشاي؟؟

واخيراً هل الحكومة بوزرائها على قناعة بهذه السياسة او انها املاءات صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات الاقتصادية الدولية التي نشك في مصداقيتها وفي ان برامجها لصالح الاردن وشعبه .

ان برنامج التصحيح الاقتصادي الذي تسير عليه الحكومة يجب ان يبدأ بالحكومة لا بالشعب ، الا تكفي تلك الضرائب باسمائها المختلفة التي يتلوى المواطن تحت سياطها ، الا

يكفي الارتفاع الذي فرضته الحكومة على اسعار الماء والكهرباء ، الا يكفي ذلك الارتفاع الجنوني على اسعار مئات السلع في هذا العام .

لست ادري لماذا تستكثر الحكومة على نفسها ان تدعم رغيف الخبز واعلاف الماشية ، وهي لاتدعم شيئاً غير ذلك لقد ثبت ان الحكومة التي كانت تدعي انها تدعم الارز والسكر واللحوم كانت تربح من الاتجار في هذه السلع بل ان وزارة التموين او المؤسسة الاستهلاكية المدنية التي اسست من اجل خدمة الموظف وتخفيف العبء عنه ويبيع سلعة الاساسية باسعار معقولة اصبحت هذه المؤسسة وسيلة من وسائل الاتجار وتحقيق الربح ومنافسة التجار .

ان دعم القمح زراعة واستهلاكاً موجود حتى في امريكا نفسها التي توزع القمح على العالم .

واذا كانت الحكومة التي تجمع موازنتها من جيوب المواطنين وتسعى الى الخصخصة ورفع الدعم عن

الطعام والشراب والتعليم والعلاج وسائر الخدمات ولا تتكفل رغيف الخبز الى مواطنيها فما هي الفائدة من وجودها؟؟

والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ، اخر المتحدثين الشيخ عبد الباقي جمو .

السيد عبد الباقي جمو :

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله واصحابه ومن والاه وبعد . .

لا ادري من اين ابدأ لان الجميع متفق على ان رغيف الخبز هو الزاد الذي يعتمد عليه كل انسان تقريباً ، والذي يقف هذا الموقف في هذا المكان يمثل الامة لا يستطيع الا ان يدافع عن الحق والدفاع عن الحق لا يتأتى ولا يتحقق بالهجوم على الآخرين ، واساءة الظن دون دليل سوى ما يسمعه هنا وهناك ، هذا البلد الصغير بامكاناته الضيق بارضه المليء بالشعب الطيب الذي لا يجوز

ان يتخذ وسيلة للهمز والغمز ، هذا البلد اسرة واحدة ولا نسمع الى كلام يقال هنا وهناك ، ان هناك تمييزاً بين مواطن ومواطن ، فالتناس كلهم سواء ونحن كالجسد الواحد ، وليس هناك انسان كامل فالكمال لله ولا معصوم فالعصمة للانبياء ، ولكن لا يجوز ان نتخذ اخطاء وقعت وسيلة للغمز والشتم والقسح لان الانسان الراعي يحترم عندما يتكلم حتى خصومه ( ولو كنت فقط غليظ القلب لانفضوا من حولك ) فالكلمة الطيبة صدقة ، ورب كلمة يطلقها انسان تهوي به في جهنم سبعين خريفاً ، لانها قد تتحول الى فتنة والى فساد والى تحريض ، ونحن احوج ما نكون وفي هذه الظروف بالذات ان نعي من نحن وما الوضع الذي يعيشه الناس بل امتنا في مشارق الارض ومغاربها ، وان نطلب من رجل اعزل ان يصارع اسداً والا فهو خائف ، كلنا يؤمن انه لا يجوز ان يمس رغيف الخبز وياليت كل ما فقدناه كان رغيف الخبز ، والا

هكذا من الأشهر



لتحركنا جميعاً وخلصناه جميعاً ،  
هناك اقتراحات وهناك مالا يجوز ان  
يقال وهو الحق والصحيح ، لان الحق  
عندما يقال في غير وقته وفي مكان  
غير مكانه وزمان غير زمانه يتحول  
الخير الى شر ، ولذلك يقول رسول  
الله صلى الله عليه وسلم :

( من كان يؤمن بالله واليوم  
الآخر فليقل خيراً او ليصمت ) .

فالصمت خير من كلمة تشير فتنه  
او تخرج انساناً او تشير فتنه ، كلنا  
متفق على ان رغبة الخبز يجب ان  
يؤمن للمواطن وبخاصة لأولئك الذين  
زادهم الذي يكاد ان يكون وحيداً  
هو الخبز ، ولكن لا نستطيع ان نعالج  
الموضوع بضرب الامثال بالرسول  
الكريم عليه الصلاة والسلام الذي  
وجده ابو بكر وعمر ، اللذان كان  
يشدان كل منهما حجراً على بطنه  
فوجدنا ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم شد على بطنه بحجرين ،  
ولكننا كأننا لا نستطيع ان نفرق بين  
من يضع الحجر ويشده على بطنه في  
ظرف لا يجد وسيلة لشد على هذا

البطن الا الحجر ، وبين أولئك الذين  
تخرجوا في مدرسه هذا الرسول عليه  
الصلاة والسلام الذين اكلوا حتى  
شبعوا ، حتى ان منهم من كان  
يجلس في الخطبة من كثرة الشحم  
واللحم ، اذن يجوز لنا ان نأكل وان  
نشرّب ، ولكن لا يجوز لنا ان يجوع  
ناس وان يتزرف اخرون ، فالرسول  
يقول عليه الصلاة والسلام

( والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن ،  
والله لا يؤمن )

قالوا خاب وخسر من هو يا  
رسول الله :

قال ( الذي ينام او يبيت وهو  
شبعان وجاره جائع وهو يعلم ) .

اذن المسؤولية تتعدى خزينة الدولة  
ان كانت خاوية ، فالمساهمة هنا  
مطلوبة من الاغنياء حتى يتساوى  
اغنى الناس وافقر الناس في رغبة  
واحد ويشطران شطرين لكل  
نصيب ، والدولة تضمن للاغنياء  
اموالهم ، نحن نحمل على اعدائنا  
وتهمهم بانهم يتآمرون علينا - وهل  
في هذا عجب ؟

كثرت الاقتراحات ، اقتراح يقول  
بأن يكون السعر ( اثني عشره )  
قرشاً ، او ( اربعة عشره ) قرشاً او  
( خمسة عشره ) او ( ستة عشره )  
من غير دعم ، ولكننا لانعلم بأننا في  
هذه الحالة نظلم الفقير الذي يحتاج  
الخبز بالخبز نحن نقوم بعمله حسابيه  
صغيره المعروض ( خمسة وعشرون )  
قرشاً والدعم على هذا الاساس ثم  
تراجع الحكومة فتقول ( واحد  
وعشرين ) قرشاً ، فالدعم ( بمئتين  
وعشرين ) والسعر ( بواحد وعشرين )  
ثم يكون هذا الفقير الذي يتلقى  
الدعم ( دينارين وثمانية ) قروش  
حسب تقديري انه يأكل الخبز بنون  
مقابل . ولكن القاعده التي تعتمد  
عليها الحكومة وبعض النواب قاعده  
غير صحيحة ، لانهم يعتبرون المعونه  
الوطنية اسماً التقدير والصحيح  
الواقع ان هناك كثيرين ممن يتلقون  
المعونه الوطنيه من هذا الصندوق  
وليسوا فقراء وهناك ( عشرات )  
الالاف من الفقراء المستحقين لا  
يتقاضون ولا يأخذون من هذه

من قال بأن اليهود كانوا اوفياء في  
عهودهم ووعودهم ولكن عندما  
تضطر ان تسالم وقد فعل ذلك  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولكن لان ان تسلم وانت لست  
مضطراً ، نحن نعلم بأن صندوق  
النقد الدولي لم يؤسس من اجل  
سواد عيوننا او من اجل سواد عيون  
الدول النامية التي تغزو اموال هذا  
الصندوق بلادهم وتسيرهم كما  
تشاء ، فالصندوق لم يأتي لينابل  
نحن مضطرون ان نذهب اليه ، لماذا  
لا نقول فلنتعاون حتى يغنينا الله عن  
هذه الصناديق التي تتحكم في رقاب  
الناس واليهود قالوا قديماً انهم  
سيثيرون الفتن والثورات في البلاد  
التي تحيط بهم ، حتى لا تخرج الدولة  
من تحت الثوره الا مضعضعه لا تجد  
خشية الخلاص الا المال ويقولون  
والمال بأيدينا ، واي بلد دخله مالنا  
صار في ملكنا شاء ام ابى ، كلنا  
عليه ان يسهم في ان يستغني ويغني  
بلده وشعبه من الحاجه الى الناس ،  
هذا كله خارج عن الضوء الاحمر .

هكذا من الأشهر

المعونة اذن اذا اعتبرت المعونة من هذا الصندوق اساساً على ان يجري التسجيل كل محتاج فقير وعلى اساس ان لا تكون القيمة السقف والحد لتحديد هذا المبلغ (خمسين) ديناراً لان كل واحد يعلم الحكومة والنواب والشعب ان (خمسين) ديناراً لا تطعم اربعة انفار ولذلك القاعده ان يكون التسجيل لكل الفقراء ويكون لهم الدعم (دينارين وثمانية) قروش وبهذا يكون الفقير قد اكل الخبز بدون مقابل ونحن ندافع عن الاغنياء وعن الآخرين الذين ليس على الحكومة ان تلتزم بتأمين الخبز لهم بالسعر المدعوم.

واسأل الله ان يهدينا سواء السبيل وان يوفق الحكومة لان تصدق لما تنوي واتنا اقول ان الوزراء ليسوا مستوردين كلهم منا وفيما وكلهم نواب وكلهم يمثلون الشعب كما تمثل واسأل التوفيق لنا جميعاً.

واللي يزعج يدهن الحيط.

معالي رئيس المجلس :

الزملاء تحدث في اجلسه يوم امس وهذا اليوم (٥١) زميل في موضوع المناقشة ، وبعد ان استمعنا لاراء الزملاء الذين رغبوا في الحديث ولدى الحكومة ما ترد به على ملاحظات النواب بعد هذا الحديث الذي استعرضنا به موضوع المناقشة، دولة رئيس الوزراء تفضل .

دولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع :

بسم الله الرحمن الرحيم عليكم ، معظمكم تكلم بالرفع ولم يتكلم أي منكم بالدفع ، وشد الاحزمه خير من فكها على حلها فلتندره الخطر الاعظم بالخطر الاصغر .

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس

الاخت الزميله

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته اسمحوا لي ان اتقدم الى مجلسكم الكريم بخالص التحية وعظيم التقدير على جميع الجهود التي بذلها الزملاء

متخفضة جداً بالمقارنة مع الدول المجاورة الامر الذي يجعل من هدره وتهريب الطحين الى الخارج تجارة مربحة ويصبح تسمين الاغنام الرافدة في الاردن واعادة تصديرها حرفة نافعة ، كل ذلك على حساب المواطنين ، خاصة الفقراء منهم ، ومحدودي الدخل ، ومن هنا جاء توجه الحكومة لمعالجة الاختلالات الهيكلية في مجال الدعم المتمثلة في الهدر وسوء الاستخدام والتهريب المباشر وغير المباشر مع الحد من الاستهلاك غير المرر وايصال الدعم الى مستحقيه .

واما بخصوص شكوك بعض الاخوة النواب بمصادقية الحكومة في تنفيذ اليات الدعم الى مستحقيه بشكل مستمر وكامل ، ومنعا لأي شك حول هذا الموضوع فقد عمدت الحكومة الى وضع نظام خاص لهذه الغاية سيصدر بإرادة ملكية سامية وسيتم العمل به بعد انتهاء مجلسكم الكريم من مناقشة هذا الموضوع والتوصل الى قناعات

الاخوة النواب المحترمون في مناقشة برنامج الدعم الحكومي للمواد التموينية وعلى الكلمات القيمة التي القوها سواء المؤيد منهم لهذا البرنامج، او المعارض له ، والتي ستكون جميعها محل اهتمامنا وعنايتنا ، ولتأتي هذه الجهود مكمله لجهود الحكومة في اجراء الاصلاحات الهيكلية في مجال دعم المواد التموينية ولايصال هذا الدعم الى مستحقيه من ابناء وطننا العزيز في جميع ارجائه حاضرة وبادية .

وفي هذا المجال ، ارجو ان ابين ما يبني حول المواضيع التي تعرض لها الاخوة النواب في كلماتهم يوم امس واليوم لايفضاح الحقائق :

في مجال اعادة النظر في آلية دعم المواد التموينية فان الحكومة تثمن عاليا ما ذهب اليه بعض الاخوة النواب في كلماتهم من ضرورة مواجهة مشكلة الدعم وايجاد الحلول المناسبة لها بما يخفف الضرر على المواطن ويحفظ له كرامته خاصة وان اسعار بيع مادة الخبز في الاردن

مشتركة حول الآليات المناسبة لتنفيذ ذلك . علما بان الاجهزة المختصة قد وضعت جميع الاجراءات التي وحدتها ملائمة لتنفيذ الية الدعم النقدي وايصاله الى مستحقيه بشكل مستمر باسهل الطرق وايسرها وقلها كلفة على الاقتصاد الوطني ودون تحميل المواطن معاناة تذكر .

اما بالنسبة لارتفاع اسعار مشتقات القمح فقد تعرض الكثير من الاخوة النواب الى ان الدعم النقدي المقدم هو فقط لمادة الخبز وان باقي مشتقات القمح التي سيطرأ على اسعارها ارتفاع ملحوظ لم يتم دعمها .

بالاضافة الى حرص الحكومة الشديد على مراقبة اسعار هذه المشتقات وضبطها ومنع الاحتكار والاستغلال بشتى الوسائل .

اما حول زيادة الدعم النقدي للفرد ليصبح دينارين بدلا من (١,٢٨٠) دينار حسب طلب بعض الاخوة النواب في كلماتهم ، فارجو ان ابين ذلك الطلب سوف يؤدي الى زيادة دعم مادة القمح بحوالي (١١) مليون دينار عن الوضع الحالي ، وهذا بالطبع سيؤدي الى زيادة عجز الموازنة الذي نسعى جميعا لتخفيفه بشتى الوسائل الممكنة .

وفيما يخص توسيع قاعدة المشمولين بالدعم الكامل فان الحكومة تشكر الاخوة النواب الذين طالبوا بتوسيع هذه القاعدة وهي عازمة على اصال كامل ثمن القمح الى المواطن الفقير في مختلف انحاء المملكة وهي تولي هذا الموضوع اهمية كبرى ، لئلا منها بايصال الحق الى اصحابه والى ان هذه الفئة هي الاكثر استحقاقا للدعم والعناية

دينار لكل طن او ما نسبته ٢١٪ من سعر البيع وتكلفة دعم سنوية لهذه المادة تتجاوز (١٧) مليون دينار .

بالاضافة الى ذلك ، فان الحكومة تعمل الان على فتح باب الاستيراد والتصدير للاغنام بأنواعها المختلفة وهذا سيؤدي الى زيادة دخل مربحي الماشية وتحسين اوضاعهم ، كما ان الحكومة تنظر الان في موضوع دفع دعم نقدي لاصحاب الحيازات الصغيرة التي تبلغ مئة راس فما دون لتعويضهم عن هذه الزيادة في الاسعار .

وبخصوص ما تعرض له العديد من الاخوة النواب في موضوع التركيز على دعم الانتاج الوطني من الحبوب المحلية ، ارجو ان اؤكد حرص الحكومة على هذا الموضوع باعتباره هدفاً استراتيجيا في مجال الامن الغذائي وقد تم رصد مبلغ (٨) ملايين دينار لهذه الغاية في الموازنة العامة لهذا العام وحددت الحكومة اسعاراً مجزية لشراء الحبوب المحلية من المزارعين ، فقد حددت هذه

والرعاية المستمرة لرفع مستوى معيشتها وتحسين اوضاعها والتخفيف من معاناتها . وهذا ما حدا بالحكومة الى تقديم كامل ثمن الخبز للمواطنين الذين يستفيدون من صندوق المعونة الوطنية وليس بفرق الدعم ، واستجابة لرغبة الاخوة النواب فان الحكومة ستعمل على توسيع قاعدة المستفيدين من كامل دعم الخبز من خلال صندوق المعونة الوطنية ليشمل جميع المواطنين ذوي الدخول المتدنية الذين يستحقون المعونة الوطنية في ضوء الامكانيات المالية المتاحة .

اما بالنسبة الى دعم مربحي الماشية فان الحكومة تعي ضرورة دعم هذه الفئة خاصة اصحاب الحيازات الصغيرة ، لزيادة الانتاج وتحسين مستوى دخول هذه الفئة وقد ابقت على دعم مادة الشعير التي تعتبر المادة العلفية الرئيسة الاولى للمواشي ، فعلى الرغم من زيادة سعر بيع الطن الى (١٢٠) دينار فان هذا السعر ما زال مدعوما بما يزيد على (٢٥)

الحكومة سعر شراء القمح الموالي بمبلغ (٢٠٠) دينار للطن وللشعير بمبلغ (١٦٠) دينار للطن علما بأنه قد تم توريد حوالي (٥٢) ألف طن حتى الان من هذه الحبوب الى وزارة التموين بلغ ثمنها (١٠,٦) مليون دينار وبلغ دعمها حوالي (٧,١) مليون دينار وان اسعار الشراء هذه بحرية تهدف الى زيادة الانتاج وتنويعه والتحول التدريجي لزراعة الحبوب بدلا من بعض اصناف الخضروات التي لا تسرق في مواسم انتاجها وتحمل المزارع والاقتصاد الوطني خسائر مالية كبيرة ، وقد جاء قرار الحكومة لتبني برنامج الدعم النقدي للمواد التموينية متطابقا مع هذا التوجه اذ من المتوقع ان يؤدي ذلك الى زيادة الانتاج المحلي من الحبوب بسبب تعويم اسعارها ومنع التشوهات التي كانت قائمة في اسعار بيعها .

ومشروعنا هذا هو في الاساس دعوة الى العودة الى الارض .

وفيما يتعلق بارتفاع الكلفة الادارية لا يصلح الدعم النقدي للمواطن التي اشار اليها بعض الاخوة النواب ، فارجو ان اعلم المجلس الكريم بان الآليات والاجراءات التي توختها الحكومة لا يصلح الدعم لكل مواطن هدفتم الى عدم تحميل الاقتصاد الوطني كلفا ادارية تذكر ، اذ عمدت الى الدفع النقدي لجميع العاملين في الاجهزة العسكرية والمدنية (وزارات ودوائر ومؤسسات وهيئات رسمية) ، والمتقاعدين (عسكريين ومدنيين) ، والمتقاعدين على حساب الضمان الاجتماعي ، والمتقاعدين من صندوق المعونة الوطنية من خلال الاجهزة التي يتقاضون رواتبهم الشهرية منها كجزء من تلك الرواتب وهذا الاجراء لا يترتب عليه أي كلفة ادارية اضافية . اما بالنسبة الى الفقة الباقية من المواطنين فسيتم الصرف لهم من خلال المكاتب البريدية والبنوك الرئيسة التي ستقوم بتقديم هذه الخدمة مشكورة بدون مقابل مشاركة منها في الجهد

الرقابية في وزارة المالية لتدقيق الصرف الذي سيتم من خلال شركات القطاع الخاص والجهاز المصرفي والمكاتب البريدية .

اما فيما يتعلق بأسلوب حساب الدعم وتقدير كلفة انتاج مادة الخبز التي تعرض لها بعض الاخوة النواب والتي جاء بعضها بعيدا عن الواقع والتكاليف الحقيقية للاسعار العالمية لمادة القمح والتكاليف الفعلية لاستيراده ونقله وتخزينه وتوزيعه وتكاليف المطاحن والمخابز . وفي هذا المجال ، ارجو ان اؤكد هنا بان الحكومة تتعامل مع مجلسكم الكريم بكل شفافية ووضوح وصدق المعلومة وان الارقام التي تم ايضاحها عن الدعم وكميات الاستهلاك تمثل البيانات الصحيحة وان الوفر المقدر من بعض الاخوة النواب الناجم عن تغير اسلوب الدعم لمادة القمح بواقع (٩-١١) مليون دينار هو الرقم الاقرب الى الواقع ، في حين ان ما ذهب اليه بعض الاخوة النواب من ان الوفر يصل الى اكثر من (١٠٠)

الوطني لا يصلح الدعم الى مستحقه في مختلف مناطق المملكة وتواجد المواطنين . اما بخصوص ما اثاره بعض الاخوة النواب من امكانية اساءة الممارسة في صرف الدعم النقدي لصعوبة الرقابة ، ارجو ان اؤكد للاخوة النواب المحترمين بان الآليات والاجراءات التي وضعت ركزت على احكام الرقابة ومنع اساءة الممارسة من خلال اعتماد دفتر العائلة او جواز السفر الاردني المؤقت ساري المفعول كأساس لصرف الدعم من أي جهة مخولة بالصرف بعد ختم هذا الدفتر وثقب الختم بثقب دائري منعاً لتكرار الصرف واساءة الاستخدام ، وعليه فان المواطن لن يستطيع قبض الدعم الا من جهة واحدة فقط مقابل ختم دفتر عائلة . يضاف الى ما تقدم ، تكليف اجهزة الرقابة الداخلية وديوان المحاسبة بتدقيق صرف الدعم النقدي بنفس الطريقة التي يتم بموجبها تدقيق كشوف الرواتب الشهرية كما تم تخصيص الاجهزة

هكذا من الأشغال



مليون دينار هو رقم غير دقيق واتمنى ان يكون كذلك لان البيانات والفرضيات التي اعتمدت لتقدير هذا الوفرة لا تمت للواقع باية صلة ، ولان احتساب كلفة الخبز يتطلب اخذ كامل تكاليف الانتاج المتمثلة بشمن القمح ونسبة استخراج الطحين منه وكلف المطاحن والمخابز التي تم اغفالها .

كما ارجو ان اوضح هنا الى ان ماذهب اليه بعض السادة النواب من تقدير استهلاك الاسرة الاردنية البالغ متوسط افرادها حسب ارقامه (٧) سبع افراد واستهلاكها اليومي حوالي (٥) كغم خبز ، فبحسبة بسيطة يتضح ان استهلاك المملكة من الخبز بموجب هذه الارقام غير الصحيحة يتجاوز المليون طن سنوياً . في حين ان استيراد المملكة حالياً هو محدود (٦٦٠) الف طن قمح فقط ، على الرغم من وجود الحدر وسوء الاستخدام والتخريب وهو بكل تأكيد ليس (٣٣٠) ألف طن . اما بخصوص ما ذكره احد السادة النواب من ان المبالغ التي صرفت

للمتقاعدين بشكل مسبق على رواتبهم لشهر تموز تظهر وجود تلاعب جدد خطير على الرغم من معرفة النساب المحترم ان الحكومة وانطلاقاً من تأكيد مصداقيتها في ايصال الدعم النقدي للمواطن قبل اتخاذ قرارها بتعديل اسعار مادة الخبز قد اصدرت تعليمات واضحة ومحددة تم بموجبها اعتماد المعلومات المتوفرة لدى مديرية التقاعد في وزارة المالية عن عدد افراد الاسرة المعالين من قبل كل متقاعد لصرف الدعم بشكل مسبق له مع راتب شهر تموز على ان يتم تسوية المبالغ المستحقة لهذا التقاعد بالزيادة او النقص خلال شهر اب بعد تقديم دفتر عائلته الذي يبين عدد المستفيدين من الدعم ليتم في ضوء ذلك صرف الدعم له ولكامل افراد أسرته المعالين من قبله وعن كامل الفترة .

اما حول المقترحات التي تقدم بها العديد من الاخوة النواب بخصوص رفع اسعار الخبز الى (١٥٠) فلساً للكيلو غرام الواحد دون تعويض

للمواطنين ومع تقدير الحكومة لهذه التوجهات التي تمت دراستها من ضمن البدائل لمعالجة الدعم حيث وجدت الحكومة ان هذا الاقتراح يوفر على الخزينة مبالغ مالية تقدر بحوالي (٢٥) مليون دينار وهذا الوفرة هو اكبر من الوفرة الذي يؤمنه بديل تقديم الدعم النقدي للمواطنين الا اننا لم نأخذ بهذا البديل لما سيزتب عليه من زيادة في الاعباء المالية خاصة على الطبقات الفقيرة . هذا بالإضافة الى ان تحديد اسعار البيع بأقل من التكاليف يعني مظاهر الحدر وسوء الاستخدام والتخريب قائمة ولا يوصل الدعم الى الفئات المستحقة له بشكل عادل .

ولا يفوتني هنا ان اذكر ان ما اورده بعض الاخوة النواب عن تساؤلات حول جدوى الاصلاحات التشريعية التي تطبقها الحكومة وآثارها على المؤشرات الاقتصادية المختلفة . فأرجو ان ايبين لمجلسكم الكريم بان حجم الاستثمار حتى نهاية شهر تموز من هذا العام قد بلغ (٢٦٦)

مليون دينار باستثناء الاستثمارات السياحية في منطقة البحر الميت والمقبة المتوقع ان تتجاوز (١٠٠) مليون دينار مقابل مبلغ (٢٧٦) مليون دينار لكامل عام ١٩٩٥ والذي اعتبر في حينه عاماً متميزاً في حجم الاستثمار وقد بلغت مساهمة الاستثمار الخارجي حوالي ٢٠٪ من حجم الاستثمارات لهذا العام منها ١٦٪ استثمارات عربية . وهذا يعطي دلالة واضحة على الانار الايجابية لهذه الاصلاحات التشريعية خاصة في مجال توفير المزيد من فرص العمل وزيادة الانتاج المحلي الاجمالي . وفي نهاية حديثي ، ارجو ان اشير الى اما اشارته العديد من الاخوة النواب من ان الحكومة قد طرحت موضوع الدعم بعد اتخاذ القرار ورغم تقديم عريضة من الاغلبية النيابية تطالب الحكومة بوقف اجراءاتها . وفي هذا المجال ، ارجو ان اذكر الاخوة النواب المحترمين بانني عندما اجتمعت معكم في قاعة الصور لاشاوركم واضعكم في

هكذا من المأهول

صورة برنامج الحكومة في مجال الدعم اتهمت من البعض بأني اجث عن غطاء من مجلسكم الكريم لقرار هو من مسؤولية الحكومة سندا لاحكام الدستور وقانون التمييز رقم (١٧) لسنة ١٩٩٢ ، وهنا اؤكد حرص حكومي على التشاور معكم والنظر في اية مقترحات تقدمونها للاستفادة منها في تطوير برنامج الدعم واسلوبه والياته واجراءاته في أي مرحلة من مراحل تنفيذه بما يخدم المصلحة العليا ويؤمن الدعم للمواطن المستحق في كل مكان . واني اطلع الى تعاونكم البناء وحكمتمكم الحصة وحرصكم الاكبر على مصلحة هذا البلد العزيز علينا جميعا .

( ربنا لا توادنا ان نسينا او اخطانا )

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ،  
شكراً دولة الرئيس ، الزملاء بعد ان ادلي الكل في دله وانحرما استمعنا له

هو رد دولة رئيس الوزراء على بعض ملاحظات السادة النواب ، اود فقط ان اذكر بأن هذه المناقشة جاءت سندا للنظام الداخلي لمجلس النواب بأن المناقشة هي تبادل الراي والمشورة بين المجلس والحكومة ، لكن بالتأكيد هذه القضايا الذي اثرت خلال يوم امس وهذا اليوم اما من خلال كلمات الزملاء او من خلال ما بدئه رئيس الوزراء في كلمته التي سبقت المناقشة ، او كلمته التي انتهت منها الان ، التوجه والراي لكم في كل ما تم وطرح .

الاستاذ عبدا لله اخوارشيد .

السيد عبدا لله اخوارشيد :

لايسعني الا ان اشكر دولة رئيس الوزراء على ما تفضل به بالروح التعاونية مع هذا المجلس الذي ينتمي اليه بروحه وجسده وهو ابن وطن ونقر له بكفاءته وقدرته وحرصه على مصلحة الوطن ، الا انني اقترح على المجلس الكريم ما دام ان الحكومة الموقرة قد انفتحت وانها بررت استبقاها في اتخاذ القرار ، هو

الدكتور عبدا لله العكايله :

شكراً معالي الرئيس

صحيح ان المناقشة تنعقد وفق احكام النظام الداخلي لتبادل الراي بين المجلس والحكومة ، ولكن التبادل الراي لاينطلق في فراغ ولا يفضي الى فراغ ، وهذا التبادل الراي لابد اما ان يصل الى راي مشترك او الى تعدد من الاراء ، فعندها سيدي الرئيس لديك مجموعه من المقترحات وتكاد قد تكون تبلورت في اتجاهين او في ثلاث اتجاهات ، فانا اري ان تنتهي في هذه الجلسة الى سرد الاقتراحات ثم معرفة توجه هذا المجلس بما في ذلك الاقتراح التي ذكر الان ، او ذكر قبل الان في كلمات السادة النواب ، فاري ان تحصر الاقتراحات ثم ترى توجه هذا المجلس تجاه هذه المقترحات التي لديكم لان الراي وتبادل الراي لايمكن ان يفهم من ان تتفض الجلسة بلا بلوره لتوجه من هذا المجلس .

مره اخرى انا اخالف الزميل عبدا لله اخوارشيد بان المجلس يجب

ان لا يوصف مجلس النواب بانه كان غطاء لهذا القرار ، وهذا الف شكرا اقدمه لدولته ولحكومته الموقرة امام الناس ، حتى يعلم الناس بأننا لسنا شركاء فيما صدر من قرار وتحمل المسؤولية وحده ، لذلك اقترح :  
ان تشكل لجنة يختارها المجلس من الكفاءات الماليه والكفاءات القانونية في هذا المجلس وجميعهم كفاءات وتعد منحصراً معقولاً بالتشاور مع الحكومة لاتخاذ قرار مناسب يلزم المجلس والحكومة في نهاية الامر . ولنخرج الى شعبنا بقرار ديمقراطي ومضحى ، ليس فيه مزايده وليس فيه تطاول على احد وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

لانرغب بان نفتح مناقشة جديده في هذا الموضوع ، ببساطه المناقشة احكامها واضحه في النظام الداخلي لمجلس النواب ان كان هناك فيه اراء محدده لدى أي من الزملاء في أي توجه تروونه مناسب نود ان نسمع ، لكننا اكفينا من المناقشة خلال اليومين السابقين ، الدكتور العكايله .

هكذا من المأهول

ان يكون بعيداً عن مسؤولية هذا القرار ، هذا المجلس مسؤول واذا كانت الحكومة من صلاحياته ومن سلطاته ان تتخذ قراراً ، فأن للمجلس صلاحيات واسعة على الحكومة فلا يعفيه ابدأ ان يقول :  
لست صاحب قرار تنفيذي فهو مسؤول ولو كنت مكان رئيس الحكومة لطلبت من هذا المجلس ان يصوت على هذا التوجه حتى يصبح توجهاً يحمله الجميع ويتحمل الجميع مسؤوليته خطأ او صواباً وشكراً .  
معالي رئيس المجلس :

نحن يحكمنا آلية وآلية واضحة ، الاقتراحات لها آلية والمناقشة لها آلية وسبق ان تمت مناقشات سابقاً يمكن ان تنهج أي نهج ترونه ، لكن بما لا يخالف اليتنا الدستورية وآلياتنا المتبعة في النظام الداخلي لمجلس النواب ، وما اشار اليه بعض الزملاء لدي نص موقع عليه (٢٤) زميل ، لكن النص بالحرف الواحد يطلبون عرضه كاقترح علي المجلس ، والاقتراح له آليه محدده ، الاقتراح برغبه هو دعوه

للحكومة للقيام باية عمل ذي اهمية يدخل في اختصاصها ، والحقيقة هذا العمل هو من اختصاص الحكومة ، واذا رأيتم ان يسلك هذا مسلك الاقتراح فهذا لكم ، ومسلك الاقتراح محدد في النظام الداخلي لمجلس النواب ، لكن ان رأيتم اقتراح الاخ عبد الله وهو ان هناك العديد من الاقتراحات والحقيقة ان كل زميل كان في كلامه بعض التوصيات وبعض الاراء في هذا الموضوع ، وان رأيتم ايضاً ان تجمّل كافة اوراق الزملاء وكافة ارائهم ونحال الى لجنة لتستطيع ان تخرج لنا بخلاصه لكي ننظر اليها ، ايضاً هذا لكم ولعل من الايسر ان نتوجه بهذا الاتجاه ، السيد توجان .

السيدة توجان فيصل :

آليات الاقتراح المنصوص عليها في النظام الداخلي تأتي عندما يبادر الى اقتراح ، لكن هنا بعد ان تم النقاش واي نقاش يجب ان يؤدي الى مقترحات ، لان لابد ان وجهات النظر ان لم تتنوع تتفاوت ، ان

هذه التوصيات الان هل هذا الكلام متيسر ام اننا نوجز ونلخص هذه التوصيات لتكون واضحة حتى نستطيع البت فيها . الدكتور عبد المجيد العزام .

الدكتور عبد المجيد العزام :

شكراً معالي الرئيس ، طالب عدد كبير من النواب اثناء مناقشتهم بتشكيل لجنة من المجلس لدراسة المقترحات التي ذكرها جميع النواب تبويبها وعرضها على المجلس ، انا اقترح ان يوكل معالي رئيس المجلس باختيار هذه اللجنة لتقوم بهذا العمل ثم تقدم بتوصياتها الى المجلس الكريم وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش :

شكراً معالي الرئيس الحقيقة انه من غير المنطقي ان نبدأ الان نستعرض الاقتراحات كل شخص اقتراح اقتراحين ، لكن انا اجمع بين الاقتراحين الاقتراح الذي تضمنته الورقة والاقتراح الذي اقترح بتشكيل

يطلب الان من المجلس اقتراحات فريده ثم نبتني بعضها ، بينما الاقتراح الموقع من (٢٤) يعامل وكأنه اقتراح بموضوع طارئ ، اعتقد ليس فيه أي عداله رقميه على الاقل ، لان الاقتراح يتبناه واحد ويبتني عليه اخر وذلك موقع من (٢٤) ، هذا يعتبر اقتراح من نتائج التفاوض ، اختصرنا الوقت وكتبناه وقدمناه لكي نسهل على الرئاسة ، فأنا ارى ان يطرح هذا أولاً بنصه مكتوب .

معالي رئيس المجلس :

الحقيقة هذا لست انا اللي وضعته والاخوه الزملاء هم اللي كتبوه وطلبوا ان يعرض كاقترح ، والاقتراح يجب ان يذهب الى لجنة وتدرسه وترسل تقرير الى المجلس ، ثم بعد ذلك يصوت عليه المجلس ، واذا كان المقصود ما ورد في كل ما تناوله الزملاء فهذا لكم ، الحقيقة هناك توصيات عديده وردت من خلال تناول الزملاء لها ، لا اعرف اذا كان ممكن ان نصوت على كافة

هكذا من الأشهر

لجنة 'ن' تتوقف الحكومة عن مشروعها الى ان تتقدم اللجنة التي يقترحها الاخوة لتبحث الاقتراحات وتقدم توصيتها وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

السيد حمزة منصور .

السيد حمزة منصور :

شكراً معالي الرئيس ،

الاقتراحات على نوعين :

اقتراح منها يحسن من الية التعامل مع حصة الحكومة وهذا تستطيع ان تستفيد منه بالطريقة التي تراها مناسبة . واقتراحا تحدث عن ارقام بعضها طالب بتثبيت اسعار الخبز واعلاف الماشية على ماهي عليه والبعض اشار الى ارقام اخرى عشرة ، اثنا عشر او اكثر او اقل ، وبالتالي انا ارى ان يتم التصويت على الارقام التي اعتمدت لاسعار الخبز واعلاف الماشية وترك التوصيات الاخرى لاستفادة الحكومة منها ، والاقتراح الابعاد فيما ارى هو اقتراح ذكره كثير من الزملاء خلال كلماتهم ثم عبروا

عنه بعريضة قدمت الى معاليكم وهي تثبيت الاسعار على ماهي عليه الى ان تتقدم الحكومة بمشروع قانون موازنة عام ١٩٩٧ وعندها تضمن مشروع قانون الموازنة ماتريد من ارقام وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

اكرر ان الاقتراحات عديدة ، اذا

بدأنا باية اقتراح لاهد ان نطلب من

كل زميل كان لديه اقتراح ان يتقدم

ويطرح اقتراحه ونصوت عليه ، ولا

اعلم ان هذه القضية كيف ستنتهي

ومتى تنتهي لان الاقتراحات كانت

متشعبة وعديده ومختلفة ، لا تستطيع

ان نصوت على اقتراح او توصيه

ونهمل التوصيات والاقتراحات

الاخرى ، معالي الاستاذ عبد الرؤف

الروابده .

السيد عبد الرؤف الروابده :

سيدي الرئيس ان مجال الحوار

المناقشه التي تجري في المجلس هي جزء

من سلطة المجلس الرقابيه ، وهي

سلطة محاسبه وليس سلطة اتخاذ

منها ، لان التباين منها كبير ، من هنا الراي ان تحمل الرئاسة كل الاقتراحات التي طرحت وان يتم البحث مع الحكومة حولها لتعرف القرار الذي تصل اليه الحكومة بعد هذا الاضطلاع وتبقى سلطة المحاسبه بيد المجلس يمارسها بالاسلوب الذي يريد وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الشيخ العكور

السيد عبد الرحيم العكور :

شكراً سيدي الرئيس

الحقيقه كنت اثنى على معالي

اخي ابو عصام ان يقف عند مقدمته ،

والحقيقه نحن مع المقدمه التي تفضل

بها ، من ان المجلس بعد ان استمع

الى وجهات النظر المتباينه صار امام

مقترحين محددين ، مقترح بعدم

تحريك الاسعار اطلاقاً تحت أي

ظرف من الظروف ، والى ان تبدأ

بموازنة جديده في ضوءها نتواجه مع

الحكومة ، والاقتراح الاخر متعدد

الحقيقه الاليات ، بعضهم يقول نرفع

القرار ، فأن لم يعجبك من الحكومة تصرفاً حاسبتها ، لكننا لسنا بديلين عن السلطه التنفيذية في اتخاذ قراراتها ، ان اعجبنا قراراتها وقفنا معها وان لم تعجبنا حاسبناها وللمحاسبه اساليبها ، ما طرح في هذه المناقشه سيدي الرئيس لا يخرج عن احد امرين :

امر يرفض كل تغيير ، وامر

يطالب بأساليب متعدده مختلفه متباينه

لتغيير اسلوب الدعم .

كنت اثنى على اخواني الرافضين

لاي تغيير ان لا يضعونا في موقف

التصدي لاقتراحهم في مواجهة

قواعدنا وفي مواجهة الناس ، وان

يطرح هذا الامر للتصويت حق من

حقوقهم لانه اقتراح نريد التصويت

على رأينا اننا لا نريد أي ارتفاع

مهما كان ، سواء ورائه دفع او ليس

ورائه دفع وهذا موقف ، اما الاراء

الاخرى المتباينه فأنني اعتقد اجرائياً

سيدي الرئيس انها اذا طرحت

بالتسلسل للتصويت لم ينجح قرار



الى (١٥/١٢/١٠). والى اخره ،  
المتعدد يمكن ان يتلاقى مع الاخ  
عبدا لله ، والاقتراح الاول يصوت  
عليه ، فاذا لم يوافق عليه المجلس  
الكريم من ان الحكومة توقف رفع  
الاسعار اطلاقاً الى وقت محدد متفق  
عليه حتى نهاية السنة ، هذا مقترح  
وهو من حق ان يلقى موقف من  
المجلس بالموافقة او الرفض ،  
والاقتراح الثاني يمكن ان تشكل لجنة  
ايضاً ، وغير هذين الاقتراحين معالي  
الرئيس لا يوجد حقيقته اقتراح  
وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

لكن هل تستطيع ان تطرح اقتراح  
ولا تطرح الاقتراحات الاخرى بغض  
النظر عن محتوى الاقتراح ، اما ان  
نطرح كافة هذه الاقتراحات واما ان  
نسولي هذا الامر للجنة للتخلص  
الاقتراحات الدكتور محمد الزين .  
الدكتور محمد عضوب الزين :  
شكراً معالي الرئيس

الزملاء الافاضل ، استطيع ان اصل  
الى قناعه بان الحكومة بعد الدراسة  
المستفيضة التي قامت بها وتفضل دولة  
رئيس الوزراء واجملها بحديثه الاخير  
انها حازمه على توجههم ، ولكن  
تركت الباب مفتوح من اجل السماح  
او سماعها الى الكثير من الاقتراحات من  
بعض الزملاء ، اقترحي المحدد يا معالي  
الرئيس ويا زملائي الافاضل ، جميع  
الاقتراحات التي طرحت من قبل  
الزملاء الافاضل ، وارجو من زميلي  
رئيس اللجنة المالية ان يقبلها مني ،  
ان تقوم اللجنة المالية في مجلس النواب  
وهي صاحبة المعرفة في هذا الامر  
بدراسة جميع هذه الامور ورفعها الى  
الرئاسة ربما سوف نستفيد من هذه  
النقاط عند مناقشة الموازنة في العام  
القادم وهذا اقترحي المحدد وارجو  
التشجيع عليه وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الدكتور همام سعيد  
الدكتور همام سعيد :  
بسم الله الرحمن الرحيم

اتجاه يقول الحكومة لا تريد ولا ترض  
ان ترفع فلساً واحداً .

واتجاه يتدرج من زياده معقوله الى  
زياده متوسطه ويقف عند هذا الحد ،  
يعني اتجاه يرفض مبدأ رفع الاسعار ،  
واتجاه يقول انا ربما اتفق مع الحكومة  
في اليه هذا الدعم .

كل الاخوه الذين اقترحوا  
اقتراحات المتدرجه في الرفع يمكن ان  
يجملوا تحت اطار لجنة تشكل لهذا  
الغرض لانها من حيث المبدأ توافق  
مع الحكومة على الاسلوب ولكنها  
تختلف معها في الاسعار ، هذا اتجاه .

والاتجاه الاول يقول لا ، لا اريد  
رفعاً ولا لفلس واحد هذين هما  
الاتجاهين .

فان نجح الاول كان هذا رأي  
المجلس ، وان نجح الثاني فلتحمل كل  
الراء والمقترحات حول الاسعار ، ثم  
توكل الى هذه اللجنة ثم تصل الى  
خلاصه تعود بها الى هذا المجلس  
وشكراً .

معالي الرئيس لقد امضينا يومين  
كاملين في مناقشة هذا الموضوع وان  
تحويل هذا الامر الى لجنة تجمع  
الاقتراحات او تدرس هذه الامور ،  
معنى ذلك انه لا فائدة من هذه  
النقاش التي اجرينا فيه مدة طويلة ،  
او اجريناه خلال مدة طويلة من  
الزمن ، انا اذكر معالي الرئيس اننا في  
الدوره الاستثنائية الماضية كنا نعقد  
جلسات مناقشة وتنتهي باقتراحات ،  
وكنا نصوت على هذه الاقتراحات  
الان ليس الموضوع موضوع مناقشة  
وانما موضوع مقترحات فقط وهذه  
الاقتراحات اصبحت معلومه ومحدده  
جداً ولا تريد على مجموعة قليلة من  
الاقتراحات فأرى ان تطرح هذه  
الاقتراحات بدءاً بالابعد منها ثم  
بالتدرج الى ان نصل بنهايتها وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً الاستاذ العكايله

الدكتور عبدا لله العكايله :

ان الجلسة التي دامت يومين الى  
اتجاهين محددين لا ثالث لهما :

## معالي رئيس المجلس :

شكراً ، اذا اردتم بتشكيل لجنة  
لكي تتعامل مع كافة القضايا التي  
اقتزحت ، اذا اردتم فصل قضيه بانه  
من مع ومن ضد ويشارك من مع  
فهذا موضوع لكم ، الاستاذ بسام  
حدادين .

## السيد بسام حدادين :

شكراً سيدي الرئيس

ارجو ان لا توضع الامور بالايض  
والاسود ، لان هذه قضيه سهله ، انا  
ارى التالي :

ليس صحيحاً ان الخلاف هو على  
ثبات السعر وشكل الدعم وغيره ،  
هناك افكار عديده طرحت لكي  
تتعامل مع انعكاسات برنامج  
التصحيح الاقتصادي اللي منها قضيه  
الخبز وقضية الاعلاف ، ما دامت  
الحكومة قد فتحت باباً للحوار واذن  
لتسمع اقتراحات محدده لمعالجة  
مجموع الالام والوجاع التي ترافق  
موضوع هذا البرنامج ، والموضوع  
لا يتعلق فقط (١٦/١٤/٩٢) واذا

كان هذا القصد والله انا لا اريد ان  
ادخل في هذا النقاش ، فيه هناك  
اجراءات تستطيع ان تأخذها  
الحكومة الى جانب أي قرار ممكن ان  
تأخذها (١٢ او ١٠ او ٢١) هي  
اقتراحات ممكنة ولذلك سيدي ومن  
حق الزملاء ان يطرحوا اقتراح لا  
نريد الرفع في أي وقت والمجلس  
يقرر، انا مع تشكيل لجنة من المجلس  
ولست مع احالة ذلك الى الرئاسة  
الجليله مع احترامي لها ، وهذه اللجنة  
تدرس مجموع الاقتراحات المقدمه  
وتتفاوض مع الحكومة بشكل عام  
وتعلن موقفها قبل التفاوض مع  
الحكومة ، ماذا تريد من الحكومة  
وتتفاوض على اساسه وشكراً .

## معالي رئيس المجلس :

الدكتور طراد القاضي

## الدكتور طراد القاضي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم

بالرغم من ان الرئاسة الجليله لم  
تسمح لي باكمال كلمتي كما فعلت

الحكومة بعدم رفع اسعار الخبز عن  
السعر الحالي وعدم رفع اسعار  
الاعلاف الماشيه ، وعرضه كاقترح  
من التصويت عليه في هذه الجلسة .

١ - د . محمد عويضة

٢ - د . نزيه العمارين

٣ - د . همام سعيد

٤ - ضيف الله المومني

٥ - د . ابراهيم زيد الكيلاني

٦ - خليل حدادين

٧ - بدر صالح الرياطي

٨ - د . عبد المجيد الاقطش

٩ - ذيب انيس

١٠ - عبد المنعم ابو زنت

١١ - حمزه منصور

١٢ - بسام العموش

١٣ - عبد الرحيم العكور

١٤ - طلال عبيدات

١٥ - توجان فيصل

١٦ - د . محمد الحاج

١٧ - صالح شعواطه

١٨ - د . احمد الكوفحي

١٩ - سليمان السعد

مع العديد من الزملاء ، الحكومة  
الحاليه لا تحملها عبء الاخرين من  
الحكومات السابقه ، وانني اثنى  
شجاعة الحكومة طرح هذا الموضوع  
بالرغم من صعوبته ، ولكن على  
حكومتنا الجليله ان تبدأ الان بفتح  
التحقيق مع الذين نهبوا الطحين  
واعلاف الماشيه وفوراً .

## معالي رئيس المجلس :

يا دكتور نحن بآلية الان للخروج  
من النقاش ، ولا نريد فتح النقاش  
مره ثانيه ولان كل واحد ادلى بدلوه  
، الان كيف نتوجه في هذا الموضوع  
التي تم فيه النقاش بكل الحصيله التي  
اخذناها في اليومين ، هناك رأي  
صريح وواضح وموقع عليه الزملاء  
يقولون :

بسم الله الرحمن الرحيم

١٩٩٦/٨/٥

معالي رئيس مجلس النواب المحترم  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
وبعد ،،،

فتحن النواب الموقعين ادناه نطالب

هكذا من الأشغال

٢٠ - عبد العزيز جبر

٢١ - ٥٥ طراد القاضي

٢٢ - ٥٥ ذيب عبد الله

٢٣ - ٥٥ عبد الله العكايلة

٢٤ - عبد الله اخوار شيد

وهناك اراء عديدة تتحدث عن الآليات ، ان كان يروق لكم ان نخرج هذا المخرج ، نصوت على هذا الكلام الذي ورد من الزملاء ونفصله ثم تشكل لجنة للآليات التي اقترحها الزملاء بكلماتهم المختلفة ، الدكتور الكوفحي .

الدكتور احمد الكوفحي :

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة لا بد من العودة الى السبب الموجب الذي ادى الى هذه الجلسة ، كلنا يتفق على ان السبب الموجب هو العريضة الموقعة من (واحد واربعين) زميلاً ولها موضوع ، موضوعها التوقف عن كل الاجراءات التي قامت بها الحكومة ، ولذلك في ظني تشكيل اللجنة خارج عن هذا الموضوع ، فقط يطرح الاقتراح

الاول لانه يتعلق في الموضوع وغير خارج ، هكذا ينبغي ان نكون .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ سمير الحباشنة

السيد سمير الحباشنة :

شكراً سيدي الرئيس

انا مع احترامني لقرار او مقترح الزملاء (٢٤) ، لكنني اعتقد ان ما قدموه هو مثل أي مقترح اخر قدمه أي نائب اخر : لا فرق بين قرار مقترح ، قرار يقضي بأن نتوقف الحكومة وقرار مقترح اخر يقول انا اختلف مع الحكومة واقول (٢٤) قرش بـ (٢٥) ، المبدأ انها اقتراحات اختلفت مع الحكومة سواء اقتربت او ابتعدت عن توجهات الحكومة ، اذا كان معالي الرئيس تريد ان تطرح هذا المقترح فارحوك ان تعود الى مقترحات النواب جميعها وان تطرح واحداً واحداً على المجلس الكريم ، خلاف ذلك معالي الرئيس انا اعتقد ان الكلام الانسب لجنة تمثل بها كافة الكتل ، زملاء مختصين

شكراً معالي الرئيس حتى لا يساء فهمي من خلال ما عرضه معالي الاخ سمير الحباشنة جرى حوار وحوار ومسؤول اقدره واجله ولكن بقينا كل على موقفه ، وبالتالي انا ارى ان هنالك اقتراحين لا ثالث لهما .

اقتراح يقول : بوقف اجراءات الحكومة وتثبيت الاسعار عند وضعها الحالي .

واقترح يصب في النهاية بالدخول بمفاوضات مع الحكومة للتوصل الى حل وسطي .

ولذلك ارى ان نصوت على هذين الاقتراحين وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

دعوني احسم هذه القضية ، ساطرح بداية الاقتراح الذي يطلب عدم الرفع ، ثم تشكل لجنة لتلخيص الاقتراحات الاخرى اقر الاقتراح :

بعدم رفع اسعار الخبز عن السعر الحالي وعدم رفع اسعار اعلاف الماشية ، من مع هذا الكلام ؟ عد الاصوات .

يقرأوا كل هذه الاقتراحات بما فيها المقترح الذي قدموه الزملاء في الرفض مع تعامل توجه الحكومة ، وان ننهي الى تصور ربما يكون حل وسط او تصور مشترك لمجلس النواب يقدم بمجمله الى الحكومة ، مع العلم واتفقت مع معالي ابو عصام والاستاذ حمزه بحوار ليس اتفاق ولكن بحوار خارج القبة ان هذا لا يمنع حق زملائنا (٢٤) بعد وصول اللجنة الى توصيات محددة ان يرفض هذه التوصيات ويبقوا على موقفهم اما العودة الى النقطة الرئيسية هذا تمييز ان تعطي مقترح الحق ان يورد تحت هذه القبة وان لا تعطي بقية المقترحات هذا الحق وشكراً لمعاليتك .

معالي رئيس المجلس :

نقطة النظام استاذ عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده :

اقتراح اقفال باب النقاش وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور :



السيد الأمين العام :

(٢٤) من (٧٤) .

معالي رئيس المجلس :

لم يفز الاقتراح ، هناك اقتراح آخر وهو تشكيل لجنة ، الاستاذ عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده :

الذين غادروا ان يستندوا رئاسة المجلس ، لان الخروج جاء بعد التصويت وهو رفض لقرار ديمقراطي لهذا المجلس وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

على أي حال الحكم لكم جميعاً بما يتم في هذه القاعة ان كانت ممارسه ديمقراطية او غير ممارسه ديمقراطية ، الاستاذ علي الشطي .

السيد علي الشطي :

شكراً معالي الرئيس

نحن التقينا في هذا الاجتماع لمدة يومين والهدف من هذا الاجتماع هو تحقيق المصلحة العامة بعد اجراء التشاور والتحدث بيننا جميعاً ، لقد استمعنا الى عدة اقتراحات من الاخوه

الزملاء وكانت جميع هذه الاقتراحات جديره بالمناقشه ، اننا عتني على معالي الرئيس بأن هذا الاقتراح الذي تم التصويت عليه مع احترامي لهذا الاقتراح واحترامي لكل الاخوان ، ان قواعدنا الشعيه وان جميع المواطنين فهموا الان من لم يصوت مع هذا الاقتراح انه راغب برفع السعر ، كان المفروض ان تشكل لجنة .

معالي رئيس المجلس :

بقي اقتراحكم الاخر ، واننا قلت الاقتراحات بتجسوا صوتوا عليها جميعها انا ماعندي قضيه في هذا انفتح والراي لكم ، لكن هناك من قل بأن الاقتراحات التي تتحدث عن الآلية لا بد من مناقشتها وتلخيصها من خلال لجنة ، ومازال الراي لكم ، وكل واحد عنده اقتراح يتفضل ويطرح اقتراحه ومستعدون ان نصوت عليه ، لكن هل هذا هو الاسلوب الامثل ، الاستاذ عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده :

معالي الرئيس نعتذر لك عن أي اخلال بالنظام ، واعتقد ان ما اثار بعض زملائي ان يساء تفسير تصويتنا ، نحن لم نصوت على رفع الاسعار ولا يستطيع احد ان ينافسنا على قناعات قواعدنا حول هذا الموضوع ، موضوع الحوار اننا نقول ان هناك اختلالات اقتصاديه بحاجة الى تصحيح ، مدى هذا التصحيح وحجمه يجري الحوار حوله بين مجلس النواب وبين الحكومه هذه النقطة الوحيدة ، وبالتالي اتمنى على اخواني ان تتجاوز هذا الموضوع وان تشكل الرئاسة الجليله لجنة تحمل كل الاراء التي طرحت وتبحث بها من الحكومه وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

بدايه مبدأ اللجنه مقبول من المجلس ؟ ان كان قبل مبدأ اللجنه فأنا ارغب ان اسمع اقتراحات منكم باسماء اعضاء اللجنه ، اطرح بدايه مبدأ قبول اللجنه من المجلس الكريم ، من

مع تشكيل اللجنه ؟

اغلبه .

اتمنى ان اسمع اقتراحات باسماء اللجنه ، الدكتور الربضي .

الدكتور فرح الربضي :

اقترح ان تتكون هذه اللجنه من جميع اطياف الكتل النيابيه في هذا المجلس ، فيما عدا من وقف معارضاً لهذا الاقتراح .

معالي رئيس المجلس :

مع احترامي لوجهة نظرك نحن نتعامل كمجلس اصحاب قرار بكل المواضيع التي تطرح امام المجلس وحق للجميع المشاركه في الراي بها ما داموا راغبين في المشاركه ، معالي ابو عصام .

السيد عبد الرؤوف الروابده :

تعليقتنا لا يخل بذلك ومن اراد منهم ان يشارك في أي لجنه فبه مرحبا وبه الف سهلا ، انا ما اقله سيدي هذا الموضوع ليس موضوع كل لان الكتل كان بين اعضائها اختلافات في المقترحات ، اتمنى ان تكون المواقع في اللجان هي الاصل ،

هكذا من الأشغال